مسئولية مراجعى الحسابات بشأن دراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية – دراسة اختبارية

د٠ مصطفى راشد العبادي [*]

مسئولية مراجعى الحسابات بشأن دراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية – دراسة اختبارية

د٠ مصطفى راشد العبادي [*]

ملخص البحث :

تناول الباحث فى هذه الدراسة مسئولية مراجعي الحسابات بشأن دراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى قسمين : الأول يركز على الدراسة النظرية ويشمل عرض بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، وما توصلت إليه من نتائج، ثم تحديد مفهوم وأنواع وخصائص الغش، وتطور مسئولية مراجعى الحسابات عن اكتشافه، والتقرير عنه، وتقديم إطار إرشادى لدراسة واكتشاف الغش فى القوائم المالية والتقرير عنه معتمداً فى ذلك على ما ورد بمعايير المراجعة الأمريكية والدولية من إجراءات فى هذا الشأن٠

وقد تم تقسيم هذا الإطار إلى أربعة محاور أساسية، يركز المحور الأول على المفاهيم والفلسفات التى يجب أن يعتقدها مراجع الحسابات ويتبناها فى ممارسته لعملية المراجعة بصفة عامة، وفى دراسته وبحثه عن الغش الموجود أو المحتمل بالقوائم المالية، ويركز المحور الثانى على الإرشادات والإجراءات التى يجب أن ينفذها المراجع للوفاء بمسئوليته عن اكتشاف الغش الموجود أو المحتمل بالقوائم المالية ويركز المحور الثالث على مسئولية المراجع بشأن التقرير عن الغش الموجود أو المحتمل بالقوائم المالية للجهات ذات العلاقة من داخل وخار ج المنشأة، أما المحور الرابع فيركز على الإجراءات التى يجب أن يؤديها المراجع لتوثيق دراسته للغش الموجود أو المحتمل بالقوائم المالية بما يجعله قادر على إثبات بذله للعناية المهنية الواجبة فى هذا الشأن٠

---

[*] أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة بنها٠

ويتناول الباحث فى القسم الثانى من الدراسة اختبار واقع الممارسة المهنية فى مصر بشأن دراسة واكتشاف مراجعى الحسابات للغش الموجود أو المحتمل بالقوائم المالية، وكيفية التقرير والتوثيق عن نتائج هذا الجانب من جوانب المراجعة.

مقدمة :

تعتبر كل من الأخطاء والغش سبباً رئيسياً فى حدوث التحريف فى القوائم المالية، ونظراً لإمكانية اكتشاف المراجع للتحريفات الناتجة عن الأخطاء فى ظل إطار المراجعة المطبق لإصدار المراجع رأيه على القوائم المالية، فقد تركزت مشكلة تحريف القوائم المالية وتحديد المسئولية عنها فى التحريف الناتج عن الغش، والذى يتسم بصعوبة اكتشافه بسبب الخصائص المميزة له، فهو عملية خداعية احتيالية، ترتكب بوسائل عديدة مثل سرقة واختلاس الأصول، إثبات إيرادات وهمية، إثبات مصروفات غير موجودة، اختيار مبادئ وسياسات محاسبية غير مناسبة لظروف المنشأة أو تطبيقها بطريقة غير سليمة، وعادة ما ترتبط هذه الطرق بالخداع، والكذب، والتزوير، والتحريف، والتغيير، والإتلاف، والفقد للمستندات والسجلات المحاسبية.

وقد اتخذت الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة فى بادئ الأمر موقفاً رافضاً لتحمل المراجعين لهذه المسئولية، على أساس أن اكتشاف المخالفات والاختلاسات لا يعتبر هدفاً أساسياً للمراجعة، وأن الفحص الذى يجريه المراجع يرتبط بإبداء الرأى على القوائم المالية، خاصة وأن مستخدمي المعلومات كانوا يطالبون بأن يتحمل المراجع مسئولية اكتشاف أى تحريفات فى القوائم المالية ناتجة عن الغش سواء كانت جوهرية أم لا، أى أنهم كانوا يطالبون المراجع بتقديم ضمان مطلق بأن القوائم المالية خالية من أى تحريفات تؤثر على رأي مستخدميها.

ومع زيادة حالات إفلاس وانهيار شركات عالمية ضخمة بسبب الغش فى القوائم المالية، وما ترتب عليها من حدوث اختلالات وانهيارات فى أسواق المال المحلية والدولية، وزيادة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين، تحركت الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة، وعلى رأسها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى (AICPA) لوضع إطار لمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش فى القوائم المالية، فأصدرت العديد من معايير المراجعة المتتابعة، مثل معيار

المراجعة الأمريكى رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧، ٥٣ لسنة ١٩٨٨ ، ٨٢ لسنة ١٩٩٧، ٩٩ لسنة ٢٠٠٢، كما أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار المراجعة الدولي رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠٠٤م

وقد انتهت هذه المعايير إلى أن المراجع أصبح مسئولاً عن دراسة واكتشاف التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية الناتجة عن الغش، أى أن المراجع أصبح مسئولاً عن تقديم ضمان معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريف الجوهرى الناتج عن الغش.

مشكلة البحث :

طالبت معايير المراجعة المتعاقبة مراجع الحسابات بأن يكون حذراً ومدركاً لإمكانية وجود الغش عند إجراء الفحص العادى، وأن يبحث عن مخالفات الإدارة التى يكون لها تأثير جوهرى على القوائم المالية، وأن يبذل المهارة والعناية فى فحصه، وأن يقيم مخاطر وجود الأخطاء والمخالفات التى قد تؤدى إلى تشويه القوائم المالية، إلا أنها لم تتضمن إرشادات كافية للمراجعين تمكنهم من الإطلاع بهذا الجانب من المسئولية، خاصة وأن الغش له من الخصائص التى تجعل إجراءات المراجعة العادية قاصرة عن كشفه، وأن الأمر يحتاج إلى إجراءات خاصة تناسب هذه الخصائص المميزة للغش.

وقد توجت الجهود المهنية فى هذا الجانب بإصدار معيار المراجعة الأمريكى رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٢، ومعيار المراجعة الدولى رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠٠٤م، واللذان تضمنا الكثير من الإرشادات والإجراءات التى تساعد المراجع على الوفاء بمسئوليته تجاه دراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية.

وتتركز مشكلة هذا البحث فى محاولة الباحث وضع إطار إرشادى لمراجعى الحسابات، مستنداً فى ذلك على الإرشادات الواردة فى معايير المراجعة الأمريكية والدولية، يساعدهم على الوفاء بمسئولياتهم عن دراسة واكتشاف التحريف الجوهرى فى القوائم المالية الناتج عن الغش والتقرير عنه لذوى الشأن، واختبار تطبيق هذا الإطار من خلال دراسة اختبارية معتمدة على قائمة استقصاء موزعة على عينة من مراجعى الحسابات فى مصر، تركز على تحديد مدى طلاع مراقبى الحسابات فى مصر بمسئولياتهم عن دراسة واكتشاف التحريف الجوهرى فى

القوائم المالية بسبب الغش، ومدى تطبيقهم للإرشادات والإجراءات الواردة بالإطار الإرشادى، وتحديد الإجراءات التى تحتاج إلى تفعيل من جانب مراجعى الحسابات للوفاء بمسئوليتهم فى هذا الجانب على خير وجه.

أهداف البحث :

يهدف البا حث من هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١-إبراز حدود مسئولية المراجع بشأن اكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية.

٢-وضع إطار إرشادى للمراجع يساعده على الإطلاع بمسئوليته بشأن دراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية.

٣- تحديد مدى التزام مراجعى الحسابات فى مصر بإرشادات وإجراءات دراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية، من خلال دراسة اختبارية لهذا الإطار معتمدة على قائمة استقصاء موزعة على عينة من مكاتب وشركات المراجعة المصرية.

حدود البحث :

تتمثل حدود البحث فيما يلى :

١-لن يتناول الباحث مسئولية الإدارة عن منع واكتشاف الغش فى القوائم المالية إلا بالقدر الذى يخدم أهداف البحث.

٢-لن يتناول الباحث مسئولية لجنة المراجعة، ومسئولى الحوكمة عن منع واكتشاف الغش فى القوائم المالية، إلا بالقدر الذي يخدم أهداف البحث.

منهج البحث :

يعتمد الباحث فى هذه الدراسة على كل من منهجى البحث الاستقرائي والاستنباطي، حيث يقوم الباحث بعرض الدراسات السابقة المرتبطة بمجال الدراسة للوقوف على نتائجها، والانطلاق منها إلى تحديد مفهوم وأنواع وخصائص الغش فى القوائم المالية، وتطور مسئولية المراجع عنه، ثم تحديد محاور وإجراءات الإطار الإرشادى لدراسة واكتشاف والتقرير عن الغش، تمهيداً لإجراء الدراسة الاختبارية لتحديد مدى التزام مراجعى الحسابات فى مصر بتطبيق إرشادات وإجراءات هذا الإطار الإرشادى.

خطة الدراسة :

فى ضوء تحديد مشكلة البحث وأهدافه وحدوده ومنهجه، يمكن للباحث أن يتناول الدراسة فى هذا البحث من خلال تقسيمه إلى قسمين :

القسم الأول : الدراسة النظرية، ويقسمها الباحث إلى ثلاثة مباحث هى :

المبحث الأول : الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

المبحث الثانى : مفهوم وأنواع وخصائص الغش وتطور مسئولية مراجعى الحسابات عنه.

المبحث الثالث : إطار إرشادى لدراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية.

القسم الثانى : الدراسة الاختبارية لواقع الممارسة المهنية فى مصر بشأن دراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية.

نتائج وتوصيات البحث.

المراجـــــــع.

ملحق البحث.

المبحث الأول

الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

يعرض الباحث فى هذا المبحث نتائج بعض الدراسات التى أطلع عليها، والمرتبطة بموضوع البحث، وذلك لتحديد الوضع الحالى لمسئولية المراجع عن اكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية، والانطلاق منه إلى تحديد إطار وفاء المراجع بهذه المسئولية، ويمكن أن يعرض الباحث أهم هذه الدراسات كما يلى :

الدراسة الأولى : دراسة (Jane Mancino, Jan. 1996) :

بعنوان : (The Auditing Standards Board Reconsiders Fraud in A Financial Statement Audit).

تناول الباحث فى هذه الدراسة مسئولية المراجعين عن اكتشاف الغش فى ضوء كل من قائمة معايير المراجعة رقم ١٦ الصادرة فى عام ١٩٧٧ وقائمة معايير المراجعة رقم ٥٣ الصادرة فى عام ١٩٨٨ والجهود التى بذلتها لجنة معايير المراجعة (ASB) لتحديد مسئولية المراجعين عن اكتشاف الغش إلى أن تم اقترح المعيار ٨٢ والذى صدر فيما بعد عام ١٩٩٧ بعنوان : (Consideration of Fraud in Financial statement Audit)، والذى استخدم مصطلح الغش Fraud بدلاً من مصطلح المخالفات Irregularities ليؤكد مسئولية المراجعين عن اكتشاف الغش، وميز بين نوعين من الغش هما :

١-التقرير المالى الاحتيالى. ٢-إساءة استغلال الأصول.

كما تناول الباحث موقف المراجعين من تقييم مخاطر الغش والتى ستؤدى إلى وجود مخاطر تحريف فى القوائم المالية، وعوامل مخاطر الغش المرتبطة بالتقرير المالى الاحتيالى، وإساءة استغلال الأصول، كما عرض الباحث لكيفية تصرف المراجعين فى حالة زيادة مخاطر الغش فى عملية المراجعة.

الدراسة الثانية : دراسة (Dezoort & Lee July, 1998) :

بعنوان : (The Impact of SAS No.82 on Perceptions of External Auditor Responsibility for Fraud Detection).

اهتم الباحثان فى هذه الدراسة بتحديد مدى إدراك المراجعين الخارجيين لمسئولياتهم عن اكتشاف الغش فى القوائم المالية بالشركات الأمريكية فى ظل قائمة معايير المراجعة رقم ٨٢ (SAS No. 82) الصادرة عن المجمع الأمركى للمحاسبين القانونيين عام ١٩٩٧م بالمقارنة مع قائمة معايير المراجعة رقم ٥٣ (SAS No. 53)، الصادرة عن ذات المجمع عام ١٩٨٨ وقد تم تقييم هذا الإدراك لدى ثلاث فئات هم المراجعين الخارجيين، المراجعين الداخليين، وفاحصي الغش، كما انصب التقييم على إدراك الغش ذات التأثير الجوهري من ناحية ونوع الغش (تقرير مالي احتيالى، إساءة استغلال الأصول) من ناحية ثانية وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي :

١-أن إدراك المراجعين الخارجيين لمسئولياتهم عن اكتشاف الغش فى ظل المعيار (٨٢) أعلى منه فى ظل المعيار ٥٣ .

٢-أن إدراك المراجعين الخارجيين لمسئولياتهم عن اكتشاف الغش أعلى منه لدى المراجعين الداخليين، وفاحصي الغش.

٣-أنه على الرغم من أن الفئات الثلاث مدركين لمسئولياتهم عن اكتشاف الغش ذات التأثير الجوهرى إلا أن فئة المراجعين الخارجيين وحدهم يدركون أهمية تحديد نوع الغش.

الدراسة الثالثة : (د. صادق حامد مصطفى ، ٢٠٠٠م) :

بعنوان : (دور الإجراءات التحليلية فى اكتشاف غش الإدارة).

ركز الباحث فى هذه الدراسة على دور الإجراءات التحليلية كأ داة لاكتشاف حالات غش الإدارة، وكيفية تدعيم قدرات المراجعين الخارجيين فى استخدام هذه الأداة لاكتشاف وجود غش من قبل الإدارة، وقد انتهى الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلى :

١-أن استخدام المراجع الخارجى للإجراءات التحليلية تزيد من احتمال اكتشاف غش واحتيال الإدارة، وبالتالى يستطيع تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية بشكل أفضل.

٢-توفر الإجراءات التحليلية علامات إنذار، والتى تعتبر بمثابة إشارات خطر لارتكاب غش الإدارة، ومن ثم تجعل المراجع يكرس معظم وقته وجهده فى المجالات التى حدثت منها فروض غير متوقعة أو تغيرات جوهرية.

٣-يجب على المراجعين مراعاة معرفتهم المتزايدة، واستخدام الإجراءات التحليلية المعقدة، عالية المستوى، كأداة لكشف غش واحتيال الإدارة، مع مراعاة تكاليف أداء عملية المراجعة.

الدراسة الرابعة : دراسة (د. محمد الرملى أحمد، ٢٠٠٠م) :

بعنوان : "دراسة تحليلية لمسئولية المراجع تجاه غش الإدارة".

ركز الباحث فى هذه الدراسة على تحليل المسئولية الحالية لمراجع الحسابات عن اكتشاف غش الإدارة والتقرير عنه فى ضوء معايير المراجعة، ومداخل تحسين قدرة المراجع على اكتشاف غش الإدارة، وطرق تقييم مخاطر الغش، وقد انتهى الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلى :

١-أن اكتشاف الأخطاء والغش فى الدفاتر والتقارير المالية من القضايا التى ما زالت مثارة فى المجال المهنى والفكر المراجعى حتى الآن، خاصة من زاوية مدى المسئولية الواقعة على كل من المراجع والإدارة بشأن منع واكتشاف الأخطاء والغش والتقرير عنهما.

٢-أن قائمة معايير المراجعة رقم (٨٢) الصادرة عن المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين عام ١٩٩٧ تعانى من جوانب قصور عديدة أهمها عدم وضع حدود فاصلة لمسئولية المراجع تجاه غش الإدارة.

٣-توجد مداخل لتحسين قدرات المراجع على اكتشاف غش الإدارة، وأن هذه المداخل قد ركزت على الظروف والعوامل التى تؤدى إلى زيادة احتمالية حدوث غش الإدارة، وكذا على الصفات الشخصية التى يجب أن تتوافر فى المراجع ليتمكن من اكتشاف هذا الغش.

الدراسة الخامسة : (د. طارق عبد العال حماد ، ٢٠٠٠م) :

بعنوان : "دراسة انتقادية لمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش فى ضوء المستجدات فى المعايير الأمريكية والدولية".

ركز الباحث فى هذه الدراسة على دراسة وتحليل مثلث الغش (الدوافع، الفرص، المبررات) وذلك لتحديد مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب فى القوائم المالية، كما تناول التعرف على مخاطر الغش وتقييمها، وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلى :

١-أن تطبيق المعيار الأمريكى رقم ٩٩ (SAS No.99) يؤدى إلى دخول المراجعين مجالاً شديد الاتساع من الإجراءات لرصد واكتشاف الغش، وذلك بجعل دراسة المراجع للغش ممتزجة بشكل متصل بعملية المراجعة، ومحدثة باستمرار حتى اكتمال المراجعة.

٢-أن المعيار الأمريكى رقم ٩٩ (SAS, No.99) يؤكد على عدة أمور منها اقتراحات حول كيفية تعلم المراجعين إجراء عمليات ذهنية أكثر تشككاً أثناء أداء عملية المراجعة، وخاصة أثناء تخطيط عملية المراجعة، وتقييم أدلة الإثبات، والحصول على معلومات للتعرف على مخاطر الغش، ودراسة عوامل مخاطر الغش.

الدراسة السادسة : دراسة المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA, Nov. 2002) :

بعنوان : (What Does SAS No.99 Mean for Business and Industry)

ركزت هذه الدراسة على إيضاح بعض الإجراءات الجديدة التى يلجأ إليها المراجعين طبقاً للمعيار ٩٩ (SAS No.99) والتى تحسن من قدراتهم على اكتشاف التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية والناتجة عن الغش قبل الاستفسار من الإدارة بشأن رأيها فى مخاطر الغش ومعرفتها بأى غش موجود أو محتمل، توسيع نطاق المعلومات المستخدمة فى تقييم مخاطر الغش من خلال زيادة الاستفسارات، التفكير الجماعى (Brainstorming) ، الإجراءات التحليلية، تطوير الاستجابة من جانب المراجع لمخاطر الغش من خلال ممارسة أنشطة إضافية مثل مراجعة المخزون والاعتراف بالإيرادات وإجراء المراجعات المفاجئة، أداء مراجعات إضافية استجابة لمخاطر تجاوز واختراق الإدارة للنظم الرقابية مثل فحص قيود اليومية والتقديرات المحاسبية والتعاملات غير العادية .

كما ركزت الدراسة أيضا على المنافع المحققة لإدارة المنشأة من جراء إنشاء نظم رقابية تستطيع أن تمنع الغش، حيث أبرزت هذه الدراسة المنافع التالية :

١-توفير نسبة من الإيرادات تتراوح من ٢-٣%، والتى تفقد عادة فى الغش حيث تخسر الشركات ٦% من إيراداتها فى الغش، وأن إنشاء النظم الرقابية المانعة للغش سيخفض هذه الخسائر بنسبة تتراوح من ٣٠ ٤٨%.

٢-زيادة القيمة السوقية بنسبة تتراوح من ١٠-١٢% من قيمة السوق.

٣-تخفيض العقوبات المفروضة على الشركات بنسبة ٤٠% من خلال تنفيذ برامج لمنع واكتشاف انتهاك القوانين.

٤-تخفيض أتعاب المراجعة والتى يذهب جزء كبير منها على إقامة وإدارة برامج مضادة للغش وأساليب تلطف أو تخفف من مخاطر الغش.

٥-استعادة الكثير من الخسائر الناتجة عن التأمين ضد الغش حيث أن ٦٠% من الشركات تتحمل التأمين ضد الغش فى حين أن ٤٩% منهم يسترد فقط ٢٥% من الخسائر الناتجة عن هذا الغش.

كما تعرضت الدراسة أيضاً لكيفية تخفيض مخاطر الغش من جانب المنشآت، وذلك من خلال المزج بين المنع Prevention، الردع deterance، الاكتشاف detection وأنه من الضرورى التركيز على منع الغش والذى يخفض فرص ارتكاب الغش، وردع الغش من خلال إقناع الأفراد بعدم ارتكاب الغش بسبب زيادة احتمالات اكتشافه وصرامة العقوبة المرتبطة به، كما أن مقاييس المنع والردع أقل تكلفة من اكتشاف الغش والتحقيق بشأنه.

الدراسة السابعة : (Lynford & Jean, 2003) :

بعنوان : (Fraud Risk and Audit Planning)

ركز الباحثان فى هذه الدراسة على وصف عوامل مخاطر الغش المحددة من جانب المراجع، وعلاقتها بتقييم مخاطر الغش، وقرارات تخطيط المراجعة.

وقد قام الباحثان بسؤال مكاتب المراجعة الخمسة الكبار فى أمريكا لتحديد عوامل مخاطر الغش فى ممارسة المراجعة، وأثر هذه العوامل على تخطيط عملية المراجعة للعملاء الفعليين لكل مكتب، وكيفية تقييم مستوى مخاطر الغش عند العملاء، واختبارات الغش لتخطيط عملية المراجعة.

وقد انتهى هذا الاستبيان بأن وجد الباحثان نسبة كبيرة من العملاء تحدد واحد أو أكثر من عوامل مخاطر الغش، وأن معظم العملاء يشتركون فى العوامل التالية :

-وضع المنافسة فى الصناعة.

-كمال وأمانة الإدارة Management Integrity

-جودة نظام الرقابة الداخلية.

-الظروف والأحوال المالية للمنشأة.

-الضغوط لتحقيق نتائج مالية مستهدفة.

كما انتهت الدراسة أيضاً إلى أن تأثير تقييم مخاطر الغش على اختبارات تخطيط المراجعة تختلف تبعاً لطبيعة هذه الاختبارت.

الدراسة الثامنة : (Michael Romos, 2003) :

بعنوان : (Auditor's Responsibilities for Fraud Detection)

ركز الباحث فى هذه الدراسة على عرض الخطوات والإجراءات التى تضمنها المعيار رقم ٩٩ (SAS. No.99) الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى عام ٢٠٠٢، وعرض لكيفية ممارسة المراجع للشك المهنى، والتفكير الجماعى عن كيفية اقتراف الغش وإخفائه، ومصادر الحصول على المعلومات لتحديد المخاطر المرتبطة بالغش سواء من جانب الإدارة أو الآخرين، وتقييم مخاطر الغش فى مجالات الاعتراف بالإيراد، وتجاوز واختراق الإدارة للنظم والإجراءات الرقابية بالمنشأة، والاستجابة لتقييم المخاطر، وكيفية توثيق أعمال وجهود المراجع لاكتشاف الغش.

الدراسة التاسعة : (Joseph T. Wells, Feb. 2004) :

بعنوان : (New Approaches to Fraud Deterrence)

تناول الباحث فى هذه الدراسة الغش على أنه ظاهرة اجتماعية وليس مشكلة محاسبية، وربط الباحث بين منع الغش وفعالية نظام الرقابة الداخلية ، وأنواع الغش، وكيفية فهم معادلة المخاطر المتكافئة لردع ومنع الغش، كما تناول أيضاً عوامل مخاطر الغش، وكيف يمكن للمراجعين أن يكتشفوا الغش بشكل أفضل، كما أوضح الباحث أيضاً ضرورة التعاون بين مراجعى الحسابات والمتخصصين فى فحص الغش، وقد عرض الباحث لبعض النتائج فى ثنايا بحثه منها :

١-أن الرقابة الداخلية لا تساوى منع الغش.

٢-أن الخداع والاحتيال يعتبر النوع السائد من الغش على مدى الثلاثين سنة الماضية، وأن جرائم الغش الأخرى قد انخفضت طبقاً لتقرير الـ Fbi

٣-أنه يمكن للمراجعين أن يحسنوا من اكتشافهم للغش بالتركيز على مدخل منع الغش، وهو ما يطلق عليه نموذج برنامج المنشأة فى منع الغش، وأن هذا النموذج سيبحث عن عوامل مخاطر الغش الموجودة بالمنشأة، ويعتبرها المفتاح لتحديد واكتشاف الغش، وقد حدد الباحث أثنى عشر عاملاً مؤثراً على ارتكاب الغش منها : الظروف المالية للمنشأة، الضغوط لإظهار الأرباح المناسبة، الرقابة المحاسبية الداخلية، الوضع الاقتصادي، مستوى (أو درجة) الاكتمال للمديرين والموظفين، الالتزام بالأمانة والسلوك الأخلاقى للمنشأة، مزايا وخصائص المديرين التنفيذيين والعاملين، ثقافة المنظمة وديناميكيتها، النظم المكافئة للسلوك الأخلاقى بالمنشأة، ضغوط النظراء، إدراك الموظفين لاحتمالات اكتشاف الغش.

الدراسة العاشرة : (Steven E. SACKS, Sep, 2004)

بعنوان : (Fraud Risk : Are you Prepared)

تناول الباحث فى هذه الدراسة عديد من الجوانب المختلفة للغش مثل محفزات الغش، الاختلاف بين الأخطاء والغش، أنواع الغش، تأثير الغش على مهنة المحاسبة والمراجعة، وكيفية

التعامل مع قانون (Sarbanes – Oxley Act) بشأن مخاطر الغش، وخطوات ابتكار وخلق ثقافة تشجع الموظفين على الأمانة وتمنعهم من اقتراف الغش، وقد تناول هذه الموضوعات فى شكل مجموعة من الأسئلة والرد عليها، إلا أنه لم يحدد نتائج معينة لهذه الدراسة.

الدراسة الحادية عشرة : (William, F. Messier & Others, 2004) :

بعنوان : (Auditor Detected Misstatements and The Effect of Information Technology)

ركز الباحثون فى هذه الدراسة على أسباب واكتشاف المراجعين للتحريفات الجوهرية فى القوائم المالية، وعلاقة هذه التحريفات بتكنولوجيا المعلومات (IT)، وقد ذكر الباحثون أن آخر دراسة ربطت بين تحريفات القوائم المالية وتكنولوجيا المعلومات اعتمدت على بيانات مجمعة عام (١٩٨٨م)، وأنه قد حدثت تغيرات كبيرة فى مجال تكنولوجيا المعلومات منذ ذلك التاريخ، وأن هذه التغيرات يمكن أن تعدل من كيفية الوصول لهذه التحريفات واكتشافها، وقد استخدم الباحثون بيانات مستخرجة من أكبر ست شركات مراجعة فى النرويج حصلت عليها من ٥٨ عميل (منشأة تحت المراجعة)، وتوصلوا إلى أن أهم أسباب الأخطاء والتحريفات الموجودة فى القوائم المالية هى :

١-عدم وجود أو التصميم السيئ أو الضعيف أو التطبيق الخاطئ لنظم الرقابة الداخلية، وطرق غير ملائمة لاختيار الموظفين، وتدريبهم، والإشراف عليهم فى المجال المحاسبى بالإضافة إلى زيادة عبء العمل على عاتق المحاسبين.

٢-أن عدم وجود نظم الرقابة الداخلية أو التصميم السيئ أو التطبيق الخاطئ لها، بالإضافة إلى زيادة عبء العمل على المحاسبين تعتبر أهم أسباب الأخطاء والتحريفات بالقوائم المالية فى المنشآت التى تعتمد على الحاسب الآلى (تكنولوجيا المعلومات) فى آداء أعمالها أكثر من الشركات التى لا تستخدم الحاسب الآلى.

٣-أن اختبارات تفاصيل العمليات يمكن توسيعها بشكل أكبر فى الشركات التى تعتمد على الكمبيوتر فى تنفيذ أعمالها ولديها نظم رقابية آلية تعمل فى بيئة تكنولوجيا المعلومات أكثر منها فى الشركات التى لا تعتمد على الكمبيوتر.

الدراسة الثانية عشرة : (AIC PA, 2004) :

بعنـــوان : (Fraud and the Responsibilities of the Audit Committee : An over view)

ركزت هذه الدراسة على كيفيه مدرسة لجنة المراجعة لدور مؤثر فى منع واكتـشاف الغش وذلك من خلال تبنى اتجاه ثابت من الإدارة والمراجعين للتأكد من أن المنشأة لديها برامج وأساليب رقابية لتحديد والتعرف على الغش الكامن، والتأكد أيضاً من ان الإجراءات تتخذ عنـد اكتشاف الغش.

كما تناولت الدراسة أيضا دور كل من لجنة المراجعة، والمراجع الـداخلي، والمراجـع الخارجي فى منع واكتشاف الغش، وكيف يمكن للجنة المراجعة أن تزيد من فاعلية دور بـاقى الأطراف فى ذلك، بحيث تشمل ما يلى :

١-مراقبة عمليات التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وأداء المراجع الداخلي والخـارجى لوظائفها وتوصيل ذلك إلى مجلس الإدارة.

٢-تحديد ومراقبة مخاطر الغش بكفاءة.

٣-مراقبة عمليات المنشأة، واختبارها دورياً بكفاءة.

٤-المتابعة الدورية لنقاط الضعف الجوهرية فى نظام الرقابة الداخلية بحيث يتم تخفيض فرص ومبررات الغش

٥- تفعيل النظام الأخلاقى بالمنشأة الإفصاح عن مخاطر الرقابة.

الدراسة الثالثة عشرة : (دراسة د. عبد الناصر درويش، ٢٠٠٤م)

بعنوان : "دراسة اختبارية للآثار الإيجابية للمعيار الأمريكى رقم (SAS99) فى تضييق فجوة التوقعات فى المراجعة بالتطبيق على البيئة المصرية" .

ركز الباحث فى هذه الدراسة على تناول مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء فى ضوء معايير المراجعة الأمريكية بصفة عامة والمعيار رقم ٩٩ (SAS 99) بصفة خاصة، وعلاقة ذلك بفجوة التوقعات فى المراجعة، كما تناول أساليب وإجراءات المراجـع الخـارجى

لاكتشاف غش وخطأ الإدارة فى ضوء المعيار الأمريكى ٩٩ (SAS 99)، وقام بعمل ١٢٠ قائمة استقصاء ووزعها على مراجعى الحسابات بمحافظتى القاهرة والجيزة، وانتهى الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

١-يوجد ارتباط وثيق بين فجوة التوقعات فى المراجعة وبين مسئولية المراجعين عن اكتشاف الأخطاء والغش.

٢-يحمل المعيار الأمريكى (SAS 99) فى طياته إمكانات كبيرة للنهوض بمهنة المراجعة ومساعدة المراجعين على أداء أعمالهم بفعالية أكثر.

٣-يوجد ارتباط وثيق بين التزام المراجعين بالوسائل والإجراءات التى تضمنها المعيار الأمريكى (SAS 99) لزيادة قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء والغش وبين تضيق فجوة التوقعات فى المراجعة.

٤-توجد علاقة طردية تبادلية ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجعين بتطبيق المعيار الأمريكى (SAS 99) وكل من زيادة قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء والغش وتضييق فجوة التوقعات فى المراجعة.

وفى نهاية عرض هذه الدراسات يخلص الباحث إلى ما يلى :

١-أن الكثير من هذه الدراسات قد ركز على إدراك المراجعين لمسئولياتهم عن اكتشاف الغش فى القوائم المالية قبل إصدار معيار المراجعة الأمريكى رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٢، ومعيار المراجعة الدولى رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠٠٤م.

٢-تركيز بعض الدراسات على دراسة بعض جوانب الغش مثل أنواعه، دوافعه وفرصه ومبرراته، علاقته بنظم الرقابة الداخلية، الاستعانة بالمتخصصين فى فحص الغش، كيفية منع الغش، أثر تكنولوجيا المعلومات على زيادة احتمالات اكتشاف الغش.

٣-ركزت بعض الدراسات على إبراز المنافع المحققة لإدارة المنشأة من جراء إنشاء نظم رقابة داخلية لمنع واكتشاف الغش، وكيفية تخفيض مخاطر الغش من جانب المنشأة من خلال المزج بين المنع والاكتشاف، وكيف يمكن للجنة المراجعة أن تلعب دوراً مؤثراً فى ذلك.

٤ -تناولت بعض الدراسات أيضاً بعض الإجراءات الجديدة التى يجب أن يلجأ إليها المراجعين لتحسين قدراتهم على اكتشاف التحريف الجوهرى فى القوائم المالية بسبب الغش، وفى

ضوء معيار المراجعة الأمريكى رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٢، والآثار الإيجابية لهذا المعيار على تطوير قدرات المراجعين فى هذا الجانب، وتضييق فجوة التوقعات فى المراجعة.

٥-لم تقدم أياً من الدراسات السابقة إطار إرشادى متكامل لدراسة واكتشاف الغش فى القوائم المالية من جانب المراجعين، لم تكشف أياً منها عن واقع الممارسة المهنية لمراجعى الحسابات فى مصر فى هذا الجانب، وهو ما يحاول الباحث تقديمه من خلال هذه الدراسة.

المبحث الثاني

مفهوم وأنواع وخصائص الغش وتطور مسئولية مراجعي الحسابات عنه

يركز الباحث في هذا الجزء من الدراسة على تحديد بعض الجوانب المرتبطة بالغش الموجود بالقوائم المالية سواء تمثلت هذه الجوانب فى مفهوم كل من الأخطاء والغش، وكيفية التمييز بينهما، أو أنواع الغش الذي يمكن أن تتضمنه القوائم المالية، والخصائص التى يتسم بها الغش وأثرها على حدود مسئولية المراجع بشأن اكتشافه والتقرير عنه، وهو ما يعتبر مدخل مناسب – من وجهة نظر الباحث – لتحديد الخطوات والإجراءات التى يجب أن يتبعها المراجع للوفاء بمسئوليته إزاء اكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية، ويمكن تناول هذه الجوانب على النحو التالى :

أولاً : مفهوم الأخطاء والغش :

كل من الأخطاء والغش يترتب عليها وجود تحريفات فى القوائم المالية قد يجعلها غير معبرة بصدق عن المركز المالى ونتيجة الأعمال، وهو ما قد ينعكس على مستخدمي المعلومات ويؤثر سلباً على قراراتهم المعتمدة على هذه القوائم المالية.

ويتم التمييز بين الأخطاء والغش على أساس القصد والعمد Intentional فالأخطاء تشير إلى التحريف Misstatement أو التصرفات الخطأ غير المقصودة Unintentional فى القوائم المالية، أما الغش فهو يشير إلى التصرف العمدى (المقصود) المبنى على الخداع Deception للحصول على مزايا أو منافع غير قانونية أو غير عادلة (ISA No.240, Par. 5)، ويؤدى إلى حدوث تحريفات جوهرية فى القوائم المالية، وهذا هو أساس اهتمام المراجع (Au 316 A, Par. 5).

وقد يأتى الغش من ذات الأفعال والتصرفات التى يترتب عليها الأخطاء، مثل إغفال مبلغ (أو مبالغ) معين، أو إغفال الإفصاح عن تأكيد معين أو الإفصاح عنه بشكل غير مناسب،

تطبيق مبادئ محاسبية غير مناسبة لظروف المنشأة، أو تطبيق المبادئ المناسبة بشكل غير سليم، كما قد يأتى من الخطأ فى تشغيل البيانات، والتى يتم على أساسها إعداد القوائم المالية، أو إعداد التقديرات المحاسبية غير الصحيحة بسبب إغفال بعض الحقائق أو سوء تفسيرها.

فكل تصرف غير صحيح يمكن أن يكون خطأ أو يكون غشاً على حسب القصد والعمد، وفى العادة توجد صعوبة فى تحديد القصد أو العمد من عدمه، فالتقديرات المحاسبية غير المعقولة Unreasonable يمكن أن تكون غير مقصودة (وتصبح فى هذه الحالة خطأ يرجع إلى سبب ما)، وقد تكون مقصودة، ويتم ارتكابها بهدف تحريف القوائم المالية وهنا تصبح غشاً، لذا فإن المراجع لا يهدف من مراجعته إلى تحديد نوعية الأخطاء الموجودة فى القوائم المالية، وهو ليس مسئولاً عن ذلك، وإنما تتركز مسئوليته على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت متعمدة أم لا ***(Au 316 A, Par-5)***.

ثانياً : أنواع وخصائص الغش فى القوائم المالية :

لقد قسم كل من المعيار الدولى للمراجعة رقم ٢٤٠ (IAS 240, Par. 7-11)، والمعيار الأمريكى رقم ٩٩ (Au 316 A, Par. 6) الغش فى القوائم المالية إلى نوعين هما:

الأول : التحريفات الناتجة عن التقرير المالى الاحتيالى Fraudulent Financial Report حيث تتعدد طرق ارتكاب هذا النوع من الغش كما يلى :

أ-التأثير على القوائم المالية لخداع وتضليل مستخدميها، وذلك من خلال :

١-**التلاعب Manipulation** ، التزييف Falsification، التعديل أو التغيير alteration للسجلات المحاسبية أو المستندات المؤيدة لها، والتى تعتبر أساس إعداد القوائم المالية.

٢-الإفصاح غير المناسب أو إغفال الإفصاح عن بعض الأحداث أو التعاملات أو المعلومات الهامة الأخرى.

٣-تعمد الخطأ فى تطبيق المبادئ المحاسبية المرتبطة بالإثبات أو التبويب أو العرض والإفصاح.

ب-التأثير على القوائم المالية لإظهار عمليات المنشأة بشكل أكثر كفاءة مما هى عليه، وذلك من خلال تجاوز الإدارة واختراقها للنظم والإجراءات الرقابية الموجودة بالمنشأة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

١-إثبات عمليات وهمية أو مزيفة فى سجلات المنشأة وبصفة خاصة فى نهاية الفترة المحاسبية، وذلك للتلاعب فى نتائج العمليات، وكذا تحقيق أهداف أخرى.

٢-إجراء تسويات غير مناسبة، أو تغيير التعاقدات والتى تعتبر أساس تقدير أرصدة بعض الحسابات.

٣-تعديل أساس الاعتراف بالأحداث والتعاملات التى تتم خلال الفترة.

٤-إخفاء أو عدم الإفصاح عن الحقائق والتى يمكن أن تؤثر على التأكيدات المثبتة فى القوائم المالية.

٥- اللجوء إلى الإجراءات أو التعاملات المعقدة، والتى تعتبر أساس الإفصاح غير السليم عن الوضع أو الأداء المالى بالمنشأة.

٦-تعديل السجلات والشروط المرتبطة بالتعاملات الهامة غير العادية.

جـ-إدارة الأرباح من جانب الإدارة لخداع deceive مستخدمى القوائم المالية، من خلال التأثير على إدراكهم لربحية وآداء المنشأة، وذلك أما لتحقيق توقعات السوق أو لزيادة المركز التنافسى للمنشأة والمبنى على الأداء، وقد تتم إدارة الأرباح لإظهارها فى شكل منخفض، وما لذلك من تاثير على تخفيض العبء الضريبى.

الثانى : التحريفات الناتجة عن إساءة استغلال الأصول :

يمكن أن يرتكب هذا النوع من الغش أيضاً من خلال الموظفين أو الإدارة، ويرتكب هذا النوع من الغش بطريقتين :

١- سرقة theft أو اختلاس أصول المنشأة مثل اختلاس المقبوضات، سرقة المخزون خاصة إذا كانت وحدة المنتج صغيرة الحجم وثمينة القيمة، إثبات مدفوعات لبضائع أو خدمات وهمية.

٢- ٢-إساءة استخدام أو استغلال الأصول، وذلك من خلال استخدام الأصول فى تحقيق أهداف شخصية للموظفين أو المديرين، مثل الاستعمال الشخصى لبعض عناصر المخزون، استخدام أصول المنشأة فى ضمان قرض شخصى، وعادة ما يقترن هذا النوع من الغش بتزوير السجلات وتزييف المستندات التى تثبت رهن الأصول بدون تصريح من أصحاب السلطة المختصة، كما قد يستلزم تزييف أو فقد السجلات والمستندات من خلال التحايل على النظم والإجراءات الرقابية، وهو ما قد يؤثر على سلامة تمثيل القوائم المالية واتفاقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ثالثاً : خصائص الغش :

من خلال عرض مفهوم وأنواع للغش، يمكن للباحث أن يحدد خصائص الغش بالقوائم المالية فيما يلى :

١-يعتبر العمد أو القصد من جانب مرتكب الغش من أهم الخصائص المميزة للغش.

٢-يرتبط الغش الذى يهتم به مراجع الحسابات بتأثيره على القوائم المالية، حيث ينتج عنه تحريفها وتضليلها لمستخدميها، وتأثيرها على قراراتهم وأحكامهم بشكل يخالف حقيقة الأمور.

٣-أن ارتكاب الغش بالقوائم المالية ليس حكراً على فئة بعينها داخل المنشأة دون غيرها من الفئات، فقد يرتكب من الموظفين أو الإدارة أو غيرهم من الطرف الثالث.

٤-أن الغش المرتبط بالتقرير المالى الاحتيالى يرتبط فى جانب كبير منه بالإدارة وقدرتها على تجاوز الأساليب الرقابية والهيمنة عليها، وتفعيل التطبيق غير السليم للمبادئ والسياسات المحاسبية، وإجراء التسويات غير المناسبة، وبناء التقديرات المحاسبية غير المعقولة، والإفصاح غير المناسب بالقوائم المالية، والقدرة على إدارة الأرباح وإظهارها بشكل أكبر أو أقل من حقيقتها طبقاً للهدف الذى تبتغيه الإدارة، بالإضافة إلى قدرة الإدارة على ارتكاب الغش المرتبط بإساءة استغلال الأصول أما من خلال تهيئة الظروف لها ودفع الموظفين على ارتكابها أو من خلال استخدام الأصول فى ضمان قرض شخصى لأحد أو بعض أشخاص الإدارة، وقدرتها على تزوير المستندات وتزييف السجلات والتوقعات.

٥-أن الغش يرتبط بشكل أو بآخر بنظام الرقابة الداخلية، فخصائص نظام الرقابة الداخلية الذى تنشأه الإدارة، وتكامله، وفعالية تطبيق، وفلسفة الإدارة، والنظام الأخلاقى الذى تبثه الإدارة فى تعاملها مع الموظفين، يعتبر من المحددات الأساسية لارتكاب الغش فى القوائم المالية.

٦-أن الغش يقترن عادة بالإخفاء، وأن هذا الإخفاء قد يأتى من خلال تزوير السجلات المحاسبية، وتعديل المستندات المؤيدة لها، أو إخفاء المستندات ذاتها، أو الفقد العمدى لها أو إتلافها، أو حتى إدعاء الفقد، بالإضافة إلى الكذب من جانب الموظفين والإدارة فى الرد على استفسارات المراجع، وهو ما يسبب صعوبة فى اكتشاف الغش من جانب المراجع.

٧-أن الغش قد يرتبط بالتواطؤ إما بين الموظفين أنفسهم، أو بين الإدارة والموظفين، أو حتى بين الإدارة أو الموظفين والطرف الثالث من داخل أو خارج المنشأة، وهو ما يزيد من صعوبة اكتشاف الغش من جانب المراجع.

رابعاً : مسئولية الإدارة ومسئولى الحوكمة عن منع واكتشاف الغش :

تقع مسئولية منع Prevention واكتشاف Detection الغش على عاتق الإدارة ومسئولى الحوكمة فى المقام الأول (ISA 240, Par. 13)، فيجب على الإدارة أن تتبنى اتجاه معلن لمنع الغش، وذلك من خلال تخفيض فرص Opportunities ارتكابه، وإنشاء نظام ردع deterrence تستطيع أن تقنع من خلاله الأفراد بالبعد عن ارتكاب الغش بسبب زيادة احتمالات اكتشافه، وتغليظ العقوبة المترتبة على ارتكابه، ونشر ثقافة الأمانة culture of honesty، والسلوك الأخلاقى بين العاملين بالمنشأة وجعله منهاج العمل، وأساس التواصل بين الإدارة ومسئولى الحوكمة والعاملين بالمنشأة على اختلاف مستوياتهم التنظيمية، وتبنى نظام مناسب لتعيين hiring، وتدريب Training، وترقية Promoting الموظفين.

كما يقع على الإدارة مسئولية إنشاء والمحافظة على نظام رقابة داخلية يقدم تأكيد معقول بشأن اعتمادية التقارير المالية، وإعدادها بطريقة موضوعية، وأساس سليم لقياس كفاءة وفعالية

العمليات، والتوافق مع القوانين والأنظمة، ووضع إطار تطبيقى لإدارة المخاطر، والتى قد يترتب عليها تحريفات جوهرية فى القوائم المالية ناتجة عن الغش.

كما يقع على عاتق مسئولي الحوكمة رقابة الإدارة فى تبنيها لثقافة الأمانة والتزامها بالسلوك الأخلاقى، وما إذا كانت تهيمن على أو تتجاوز النظم والإجراءات الرقابية المطبقة، أو إحداث أى تأثيرات غير مناسبة على عمليات إعداد التقارير المالية بموضوعية، وما إذا كان هناك اتجاه كامن لديها لإدارة الأرباح Manage Earnings للتأثير على إدراك المحللين ومستخدمي القوائم المالية لحقيقة أداء المنشأة وربحيتها، وما إذا كان هناك دوافع أو فرص أو مبررات لدى الإدارة أو العاملين لاقتراف جريمة الغش.

ومن الجدير بالذكر أن دور كل من الإدارة ومسئولي الحوكمة السابق ذكره لن يزيل مخاطر التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية، وإنما يخفضها ويعمل على الحد منها إلى أقصى درجة ممكنة.

خامساً : تطور مسئولية مراجعى الحسابات عن اكتشاف الغش بالقوائم المالية :

يتسم الغش – كما سبق – بمجموعة من الخصائص تجعل من الصعب اكتشافه، فهو عمل عمدى، يمكن ارتكابه من غالبية العاملين فى المستويات التنظيمية بالمنشأة، وتزال آثاره، وتختفى الأدلة على ارتكابه من خلال تزوير السجلات وتزييف المستندات، ويتم تغطيته من خلال الكذب وتحريف البيانات والمعلومات، ويتواطأ مرتكبيه مع بعضهم أو مع غيرهم فى كثير من الحالات.

وفى ذات الوقت فإن المراجع يمارس عملية المراجعة فى ظل مجموعة من القيود التى تحد من فاعليتها فى اكتشاف الأخطاء والغش، فهو ملزم بتنفيذ عملية المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة واجبة التطبيق – سواء كانت محلية أو دولية – ، والتى تلزمه بالحصول على تأكيد معقول Reasonable Assurance بأن القوائم المالية كوحدة واحدة خالية من التحريفات

الجوهرية الناتجة عن الأخطاء أو الغش، فالمراجع لا يمكن أن يحصل على أو يقدم تأكيد مطلق Absolute Assurance بأن كافة التحريفات الجوهرية فى ا لقوائم المالية سيتم اكتشافها بسبب عديد من العوامل مثل استخدام الأحكام والتقديرات الشخصية فى كثير من جوانب ونواحى النظام المحاسبى من ناحية وممارسة وتنفيذ عملية المراجعة من ناحية أخرى، استخدام نظام الفحص بالعينة، القيود الملازمة أو المتأصلة Inherent فى نظام الرقابة الداخلية، وأن معظم أدلة الإثبات المتاحة للمراجع هى فى حقيقتها أدلة إقناعية Persuasive فى طبيعتها بدلاً من أن تكون أدلة قطعية أو حاسمة Conclusive (IAS 240 Par)

وفى ظل هذه الخصائص لكل من الغش، والنظام المحاسبى، ونظام مراجعة الحسابات، حاول المراجعون، وحاول معهم القائمون على أمر تنظيم مهنة المراجعة منذ الثلاثينيات من القرن الماضى، إقناع مستخدمي القوائم المالية بأن اكتشاف الغش ليس هدفاً أساسياً للمراجعة، وأن المراجعين يتحملون مسئولية محدودة عن ذلك، وأصدرت المنظمات المهنية ذات العلاقة بالمراجعة العديد من النشرات والإيضاحات والمعايير التى توضح العلاقة بين عمل المراجع واكتشاف الأخطاء والغش، وصدرت نشرة إجراءات المراجعة رقم (١) فى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى (د. عبد الناصر درويش، ٢٠٠٤) وأشارت إلى أن الفحص المتعلق بإبداء الرأي عن القوائم المالية لم يخطط لاكتشاف المخالفات والاختلاسات، وبالتالى لا يمكن الاعتماد عليه لتحقيق ذلك، حيث أنه لا يعتبر هدفاً أساسياً للمراجعة.

لكن مع عدم اقتناع مستخدمي القوائم المالية بذلك، حاولت المنظمات المهنية وعلى رأسها المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) الاستجابة لذلك، فأصدر هذا المجمع (AICPA) نشرة معايير المراجعة رقم (١) عام ١٩٧٢، لتنبيه المراجع، بأن يكون حذراً ومدركاً لإمكانية وجود غش واحتيال عند إجراء الفحص العادى، وأنه يجب على المراجع أن يفصح عن ذلك الغش إذا كان هاماً بشكل كاف، ومؤثراً على رأيه فى القوائم المالية.

إلا أن هذه النشرة لم تطلب من المراجع أن يقوم بأي أعمال خارج نطاق الفحص العادي للتحقق من وجود هذا الغش أو المخالفات.

ثم تقدم المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) خطوة أخرى نحو تحديد مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش فأصدر معيار المراجعة رقم ١٦ (SAS No.16) عام ١٩٧٧ و أكد فيه على أن المراجع بعتبر مسئولاً، داخل حدود عملية المراجعة، عن البحث عن مخالفات الإدارة التى يكون لها تأثير جوهرى على القوائم المالية، وأن يبذل المهارة والعناية المطلوبه فى فحصه، ويحافظ على نزعة الشك المهنى professional Skepticism لديه أثناء فحصه، وأنه يجب على المراجع أن يصدر رأياً متحفظاً أو يمتنع عن إبداء الرأي إذا كان المراجع غير متأكد مما إذا كانت هذه المخالفات المحتملة تؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية أم لا.

إلا أن هذا المعيار لم يلبى طلبات مستخدمي القوائم المالية، الذين يطالبون بتحديد مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش الموجود بالقوائم المالية بشكل قاطع من ناحية، ولم يقدم أي إرشادات للمراجعين عن كيفية بذل العناية المطلوبة فى فحصه وبحثه عن الغش من ناحية أخرى.

فأصدر المجمع معياراً آخر فى هذا الشأن برقم ٥٣ (SAS No.53) عام ١٩٨٨ بعنوان "مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والمخالفات والتقرير عنها"، وطالب المراجع من خلال هذا المعيار بتقييم مخاطر وجود أخطاء ومخالفات قد تؤدى إلى تحريف القوائم المالية، وبتصميم برنامج مراجعة يوفر تأكيد معقول عن اكتشاف الأخطاء والمخالفات ذات التأثير الجوهري على القوائم المالية، وأن يبذل العناية المهنية الواجبة فى مرحلة تخطيط وتنفيذ وتقييم نتائج إجراءات المراجعة، وأنه يمارس قدر مناسب من الشك المهنى لاكتشاف الأخطاء والمخالفات وفقاً لمفهوم التأكيد المعقول، وأنه إذا انتهى المراجع إلى أن الغش ذات تاثير جوهرى على القوائم المالية، فيجب عليه أن يصمم على إعادة فحص القوائم المالية، ويبدى تقريراً مقيداً أو عكسياً بشأن القوائم المالية، على أن يفصح عن كافة الأسباب الجوهرية لهذا الرأي.

وفى عام ١٩٩٧م أصدر مجلس معايير المراجعة التابع للمجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين أيضاً معيار المراجعة رقم ٨٢ (SAS No.82) عام ١٩٩٧ بعنوان "مراعاة الغش عند مراجعة القوائم المالية"، و ألزم المراجع بضرورة تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بهدف

الحصول على ضمان معقول بأن القوائم المالية خالية من أي تحريف جوهري ناتج عن الأخطاء والغش، وأنه يجب على المراجع أن يصمم إجراءات المراجعة المناسبة لتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية بسبب الغش عند تخطيط عملية المراجعة، وأن عليه أن يوثق تقييمه لمخاطر غش الإدارة، واستجابته لهذا التقييم، وتوصيل نتائج هذا التوثيق إلى الإدارة، ولجان المراجعة والأطراف الأخرى.

ورغم تقديم هذا المعيار بعض الجوانب التى يجب على المراجع أن ينفذها لكي يستطيع تقديم ضمان معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش مثل تصميم إجراءات تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية، وتقييم هذه المخاطر، وتوثيق هذا التقييم واستجابته له، وتوصيل نتائج هذا التوثيق إلى ذوى الشأن، إلا أن هذه الجوانب لم تكن كافية لكي يفى المراجع بمسئوليته تجاه تقديم الضمان المعقول الواجب تقديمه.

وفى عام ٢٠٠٢ أصدر مجلس معايير المراجعة معيار المراجعة رقم ٩٩ (SAS No.99) وتقدم خطوات هامة وفعالة فى تقديم الإرشادات للمراجعين للوفاء بمسئولياتهم عن اكتشاف والتقرير عن الغش عند مراجعة القوائم المالية طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، ورسم للمراجع خطوات المراجعة، والأساليب والإجراءات التى يجب أن يتبعها لاكتشاف الأخطاء والغش ذات التأثير الجوهري على القوائم المالية.

كما أصدرت اللجنة الدولية لمعايير المراجعة (IAASB) التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) معيار المراجعة الدولي رقم ٢٤٠ (IAS 240) ، والذى تم بموجبه تحديد مسئوليات الإدارة ومسئولي الحوكمة عن منع وردع واكتشاف الغش، ومسئوليات المراجعين عن اكتشاف التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية الناتجة عن الأخطاء والغش، وقدم إطاراً من الخطوات والأساليب والإجراءات يساعد المراجع على الوفاء بهذه المسئولية.

وهذا يعنى أن المراجع أصبح مسئولاً عن تقديم ضمان معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية الناشئة عن الغش، وأنه ملزم بتبنى منهجية معينة فى التفكير، وإطار من الإرشادات يتضمن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تمكين المراجع من اكتشاف هذا الغش وترشده إلى حالات وكيفية التقرير عنه، وذلك بما يجعل المراجع يفى بهذه المسئولية، وهو ما تركز عليه الدراسة فى المبحث التالى.

المبحث الثالث

إطار إرشادى لدراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية

انتهت معايير المراجعة – المحلية والدولية – إلى أن المراجع أصبح مسئولاً عن اكتشاف التحريفات الجوهرية فى القائم المالية الناتجة عن الغش، والتقرير عن الغش إلى ذوى الشأن فى ذلك، وضرورة تأثر رأي المراجع الصادر على القوائم المالية بهذه المسئولية فى بعض الحالات.

ويحاول الباحث فى هذا الجزء من الدراسة تقديم إطار يلتزم به المراجع للوفاء بمسئوليته عن اكتشاف الغش فى القوائم المالية، والتقرير عنه، مستنداً فى ذلك إلى ما تضمنه كل من معيار المراجعة الدولي رقم ٢٤٠ (IAS 240)، ومعيار المراجعة الأمريكى رقم ٩٩ (SAS No.99) من إرشادات.

ويقوم هذا الإطار – من وجهة نظر الباحث – على أربعة محاور أساسية هى :

المحور الأول : مجموعة من المفاهيم والفلسفات التى يجب أن يعتقدها المراجع ويتبناها فى ممارسته لعملية المراجعة بصفة عامة، وفى بحثه عن الغش الموجود أو المحتمل وجوده بالقوائم المالية بصفة خاصة.

المحور الثاني : يشمل على مجموعة من الإرشادات متضمنة مجموعة من الإجراءات التى يجب أن ينفذها المراجع للوفاء بمسئوليته عن اكتشاف الغش الموجود أو المحتمل بالقوائم المالية.

المحور الثالث : تقرير المراجع عن الغش المحتمل للجهات ذات العلاقة من داخل وخارج المنشأة، ويتضمن مجموعة من الإجراءات التى يجب على المراجع تنفيذها للوفاء بمسئوليته عن دراسة الغش المحتمل بالقوائم المالية.

المحور الرابع : توثيق دراسة المراجع للغش، ويتضمن مجموعة من الإجراءات التى يجب أن يؤديها المراجع لتوثيق دراسته عن الغش المتحمل بالقوائم المالية.

ويمكن عرض كل محور من هذه المحاور كما يلي :

المحور الأول : المفاهيم والفلسفات التى يجب أن يتبناها المراجع :

تتسم دراسة الغش و البحث عنه، وعن آثاره المحتملة على القوائم المالية بدرجة من الصعوبة تفوق – في رأي الباحث – غيرها من المسئوليات الملقاه على عاتق المراجع لإبداء رأيه فى القوائم المالية كوحدة واحدة، وتتبع هذه الصعوبة من الاختلاف والتباين، والتضارب أحياناً، بين سمات وخصائص الغش، وطبيعة وخصائص النظام المحاسبي وما يحكمه من مبادئ محاسبية، وما يحيط به من بيئة رقابية، وكذا سمات وطبيعة عملية المراجعة وما يحكمها من معايير مراجعة، وما يتاح لها من أدلة إثبات إقناعية لا تعدو عن أن تكون قرائن فى كثير من الحالات، وهو ما قد يساعد على زيادة الدوافع والفرص والمبررات لارتكاب الغش سواء من جانب الموظفين أو الإدارة.

لذا، فإنه يجب على المراجع – في رأي الباحث – أن يتبنى بعض المفاهيم والفلسفات التى تناسب طبيعة وخصائص الغش، في ممارسته لعمله بشأن اكتشاف الغش الموجود أو المحتمل فى القوائم المالية، ومن بين أهم هذه المفاهيم والفلسفات ما يلى :

١-أن دراسة الغش والبحث عنه لا تقتصر على مرحلة معينة من مراحل المراجعة، بل هي عملية مستمرة وممتزجة بشكل متكامل مع عملية المراجعة من بدايتها وحتى اكتمالها.

٢-أن دراسة الغش، وتحديد وتقييم مخاطره لا تتأتى من فرد بعينه فى فريق المراجعة، ولا حتى من المراجع نفسه وبمفرده، ولكنها تأتي من التفكير الجماعي Brainstorming بصوت عالى، والمناقشة المتعمقة، وتبادل الأفكار والخبرات بين أفراد فريق المراجعة، بشأن إمكانية وكيفية ارتكاب الغش وإخفاءه، وضرورة التواصل المستمر بين أعضاء فريق المراجعة فى هذا الشأن طوال فترة المراجعة.

٣-انتهاج فلسفة التشكك المهنى فى كل خطوات المراجعة بصفة عامة، وعند تخطيط عملية المراجعة، وتقييم أدلة الإثبات بصفة خاصة، وضرورة تخلص المراجعين من بعض الميول الطبيعية لديهم مثل الاعتماد المفرط على تفسيرات العملاء، وتصديقهم بناء على الثقة والأمانة المفترضة فيهم من خلال التعاملات والعلاقات الماضية معهم.

٤-تبنى فلسفة أن الغش يكتشف من خلال سؤال الآخرين، وتحليل ردودهم والربط بين إجابات الأشخاص المختلفين، وأن هناك الكثير ممن يريدون الإبلاغ عن الغش، ولكن لا أحد يسألهم عن ذلك، وأن السؤال يتيح لهم الفرصة للإبلاغ ولو بشكل غير مباشر، وبالتالى يجب على المراجع أن يتبنى فلسفة سيسونها "أسأل كل من ترى فيه إمكانية أن يدلك أو يخبرك بوجود الغش أو باحتمالات وجوده".

المحور الثانى : إرشادات دراسة واكتشاف الغش بالقوائم المالية :

إن مسئولية المراجع عن تقديم ضمان معقول بأن القوائم المالية ككل (كوحدة واحدة) خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، تستلزم منه الالتزام ببعض الإرشادات، وآداء بعض الإجراءات المخصصة لذلك خلال عملية المراجعة، ويمكن للباحث أن يحدد ذلك فى ضوء معايير المراجعة الأمريكية والدولية على النحو التالى :

الإرشاد الأول : المناقشة (أو التفكير الجماعى) بين أعضاء فريق المراجعة بشأن مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش :

تعتبر هذه المناقشة خطوة هامة وأساسية لتحديد مدى احتمال حدوث تحريف جوهري بالقوائم المالية ناتج عن الغش، ويرى الباحث أنه لكي يكون هذا الإرشاد فعالاً فى تحقيق الهدف منه، يجب تقسيمه إلى الجوانب التالية :

الجانب الأول : هدف المناقشة :

ويتمثل هذا الهدف في تحديد مدى إمكانية احتواء القوائم المالية على تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش، وذلك عند تخطيط عملية المراجعة، ويجب أن يكون هذا الهدف واضح لكل أعضاء فريق المراجعة المشاركين فى المناقشة.

الجانب الثاني : تحديد المشاركون فى المناقشة :

يجب على المراجع أن يستخدم حكمة الشخصي فى تحديد أعضاء فريق المراجعة المشاركين فى المناقشة، ولكى تؤتي المناقشة ثمارها فلابد من :

١-أن يشارك فيها معظم أعضاء فريق المراجعة على اختلاف خبراتهم ومستوياتهم التنظيمية.

٢-أن يشارك فيها أيضاً الأعضاء المتخصصين فى فريق المراجعة مثل المتخصصين فى تكنولوجيا المعلومات، أو الخبراء فى مجال الصناعة أو الإنتاج أو المخزون وغيرهم من الخبراء فى مجال نشاط المنشأة، ويجوز أن يساهم فى هذه المناقشة خبراء من خارج فريق المراجعة يستعين بهم المراجع عند مناقشة بعض النواحي المتخصصة.

٣-يجب أن يتحقق لأعضاء فريق المراجعة المشاركين فى المناقشة مستوى فهم مناسب، من خلال إتاحة معلومات مناسبة لكل أعضاء فريق المراجعة عن طبيعة نشاط العميل، الأداء المالى الحالى، مشكلات التشغيل والسيولة والربحية التى قد تواجه المنشأة، ظروف المنافسة المحلية والدولية، مدى تناسب النتائج المستهدفة مع ظروف العميل الداخلية والخارجية، وهكذا.

الجانب الثالث : نطاق ومحتوى المناقشة :

يجب أن يشمل نطاق ومحتوى المناقشة على ما يلى :

١-تبادل الأفكار بين المشاركين فى المناقشة عن كيف وأين يعتقدون بأن القوائم المالية عرضة للتحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، وكيف يمكن لإدارة المنشأة، والموظفين، أن يرتكبوا ويخفوا كل من التقرير المالى الاحتيالى، وإساءة استغلال الأصول.

٢-عمل مناقشة متعمقة للظروف الداخلية والخارجية والتى يمكن أن تقدم الدوافع، الفرص، المبررات لارتكاب الغش.

٣-مناقشة اهتمام الإدارة بمراقبة الموظفين فى تعاملهم مع النقدية، والأصول القابلة لإساءة الاستغلال.

٤-مناقشة أى تغيرات غير عادية أو غير متوقعة فى سلوك الإدارة أو الموظفين أو في مستوى معيشتهم، والتي يمكن أن تصل إلى علم فريق المراجعة، وقد تدل على أو تشير إلى ارتكاب الغش.

٥- مناقشة أي ظروف غير متوقعة أو مفاجئة قد تدل على إمكانية حدوث غش.

٦-مناقشة ودراسة مخاطر تجاوز الإدارة أو اختراقها للنظم والأساليب والإجراءات الرقابية الموجودة أو المطبقة بالمنشأة.

ويراعى أن يصاغ نطاق ومحتوى المناقشة فى شكل أسئلة تكون محل مناقشة وتبادل الأفكار بين فريق المراجعة مثل :

-إذا كنت محاسباً بالشركة كيف يمكنك أن تختلس النقدية، وتخفى هذا الاختلاس؟

-إذا كنت تعمل بالمخازن، كيف يمكنك أن تسرق البضاعة، وتخفى الدليل عن الغير؟

-إذا كانت مديراً مالياً كيف يمكنك إدارة أرباح الشركة، وما هى الإجراءات التى يجب أن تتبعها لتحقيق ذلك؟

الجانب الرابع : قواعد التفكير الجماعي :

لكي يحقق التفكير الجماعي أهدافه، فلابد من تطبيق بعض القواعد المنظمة لهذا التفكير، ومن أهم هذه القواعد (Michael, Ramos, 2003) ما يلى :

١- لا أفكار أو أسئلة غبية من وجهة نظر المشاركين فى المناقشة، هذا النوع من الأسئلة يقتل تصارع الأفكار، ويخمد فاعلية المناقشة.

٢-لا أحد يمتلك الأفكار، يجب أن تحدث معركة وصراع فى الأفكار بقدر الإمكان بين كل أفراد فريق المناقشة.

٣-لا ترتيب أو تسلسل هرمى للمشاركين فى المناقشة، عالم الأفكار لا يعترف بالترتيب أو الخبرة أو مستوى الكفاءة، يجب خلق بيئة تنافسية مناسبة ومتكافئة لمشاركة كل الأعضاء بدون سيطرة على المناقشة من أي شخص مهما كانت خبرته أو مركزه التنظيمى أو الوظيفى.

٤-لا اضطهاد لأفكار الصغار ومحدودي الخبرة فى مجال المراجعة، يجب أن يشعر كل الأعضاء بالأمان لكي يحدث تلاحم وتصارع بين الأفكار.

٥-لا إفراط فى الملاحظات عن الحد المسموح به، يجب أ ن تكون المناقشة بديهية وتلقائية، الملاحظات المفرطة ستكون سداً منيعاً يحجب فاعلية المناقشة عن تحقيق أهدافها.

٦-لا اعتماد على خبرة المراجع أو أعضاء فريق المراجعة بشأن أمانة واكتمال الإدارة والموظفين، وإنما يجب ممارسة والتركيز على الشك المهنى فى تناول موضوعات المناقشة، وعند تجميع وتقييم أدلة الإثبات.

الإرشاد الثاني : الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش :

طبقاً لهذا الإرشاد (ISA 240 Par 33 – 56, Au. 316 A Par 20-34) يجب على المراجع آداء مجموعة من الإجراءات للحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش، وذلك كما يلى :

أولاً : الاستفسارات : وتشمل :

أ-الاستفسار من الإدارة عن ما يلى :

١-ما إذا كان لديها علم بأي غش تم ارتكابه أو أي غش محتمل.

٢-ما إذا كان لديها إدعاء أو شك أو اشتباه فى وجود غش.

٣-ما إذا كان لديها فهم عن مخاطر الغش.

٤-ما هى البرامج والإجراءات الرقابية التى أقامتها للتخفيف Mitigate من مخاطر الغش.

٥ -ما إذا كان لديها نظم رقابية على المواقع المتعددة لمنع واكتشاف الغش.

٦-اتصالات الإدارة بالموظفين بشأن ممارسة الأعمال والسلوك الأخلاقى.

٧-ما إذا كانت الإدارة تخطر لجنة المراجعة والآخرين بخطوط السلطة، عن المسئولية المتكافئة المرتبطة بالرقابة الداخلية للمنشأة لمنع وقوع ا لغش، واكتشاف التحريف الجوهري الناتج عنه.

ب-الاستفسار من مسئولي الحوكمة (لجنة المراجعة)، ومن فى حكمهم عن :

١-وجهة نظرهم بشأن مخاطر الغش، وما إذا كان لديهم معرفة أو شك فى وجود غش.

٢-كيفية مراقبتهم لأنشطة وأعمال الإدارة المرتبطة بتحديد والاستجابة لمخاطر الغش بالمنشأة، ووجهة نظرهم بشان فعالية نظم الرقابة الداخلية، والإجراءات التى أنشأتها الإدارة للحد من، ومنع واكتشاف الغش.

٥-الاستفسار من الشخص المناسب بقسم المراجعة الداخلية عن :

١ -وجهة نظره بشأن مخاطر الغش، وما إذا كان لديه معلومات بشأن وجود غش او شك فى وجوده.

٢-ما إذا كان المراجعون الداخليون قد نفذوا أي إجراءات لتحديد أو اكتشاف الغش خلال هذا العام.

٣- ما إذا كانت استجابة الإدارة لنتائج تنفيذ هذه الإجراءات مرضية.

د-الاستفسار من الآخرين بشأن وجود الغش، أو الشك فى وجوده، وهم :

١-الأشخاص العاملين فى أقسام التشغيل بعيداً عن إعداد التقارير المالية.

٢-الموظفين المرتبطين بالعمليات المعقدة أو غير العادية أو المتخصصين فى النواحى الفنية العالية.

٣-المستشار القانونى للشركة.

هـ-يجب على المراجع أن يهتم بتقييم إجابات الإدارة على الاستفسارات، وربطها ومقارنتها بإجابات الأطراف الأخرى، نظراً لأن الإدارة فى أفضل وضع لارتكاب الغش.

ثانياً : دراسة نتائج الإجراءات التحليلية المؤداة عند تخطيط عملية المراجعة :

يقوم المراجع بأداء الإجراءات التحليلية عند تخطيط عملية المراجعة للحصول على توقعات بشأن العلاقات المعقولة الواجب تواجدها فى ضوء فهمه للمنشاة وظروفها، وهنا يجب على المراجع مراعاة ما يلى :

١-دراسة مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش، فى حالة وجود علاقات غير متوقعة أو غير عادية بالمقارنة بالتوقعات المعقولة الناتجة عن تطبيق الإجراءات التحليلية.

٢-عمل إجراءات تحليلية على الإيرادات خلال مرحلة تخطيط المراجعة لتحديد العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة، ومن أمثلة هذه الإجراءات مقارنة حجم المبيعات المستخرج من رقم المبيعات المثبت بالدفاتر، مع حجم الطاقة الإنتاجية، فإن زاد حجم المبيعات عن حجم الطاقة الإنتاجية، دل ذلك على وجود مبيعات وهمية أو زائفة مثبتة فى الدفاتر المحاسبية.

٣-يراعى أن نتائج الإجراءات التحليلية عادة ما تقدم إشارة عامة عما إذا كان التحريف الجوهري موجوداً، وذلك بسبب اعتماد هذه الإجراءات على البيانات المجمعة من المستويات العليا بالمنشأة .

ثالثاً : دراسة المراجع لعوامل مخاطر الغش :

يجب على المراجع أن يدرس عوامل مخاطر الغش، والتى تعبر عن الأحداث أو الظروف التى تشير إلى الدوافع (الحوافز/ الضغوط) Incentives / pressures لارتكاب الغش، الفرص Opportunities التى تحمل على ارتكاب الغش، المبررات Attitude لتى تهيئ الأسباب rationalization للأعمال الاحتيالية، ومن أمثلة هذه الأحداث أو الظروف ما يلى :

١-حاجة الإدارة إلى تحقيق النتائج المتوقعة من الطرف الثالث للحصول على أي مزايا مثل التمويل الإضافي، وكذا ربط مكافآت ضخمة بتحقيق معدلات ربحية يخلق الضغوط التى تعتبر بمثابة دوافع للغش.

٢-ضعف أو عدم وجود الإجراءات الرقابية المانعة أو المكتشفة للغش تخلق الفرص لارتكاب الغش.

٣-عدم نشر الإدارة لثقافة الأمانة، وعدم تبنيها للسلوك الأخلاقى فى علاقتها مع الموظفين، يخلق المبرر لارتكاب أعمال الاحتيال والغش.

ويراعى فى هذا الجانب ما يلى :

-أن يستعمل المراجع حكمة المهنى في تحديد ما إذا كان عامل الخطر موجود، ثم يقيم خطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش.

-أنه ليس من الضروري أن تشير عوامل خطر الغش إلى وجود الغش، ولكن عادة ما يدل وجود الغش على وجود هذه العوامل.

-أن كل من معيار المراجعة الدولي رقم ٢٤٠ (IAS 240)، ومعيار المراجعة الأمريكى رقم ٩٩ (SAS. No.99) قد تضمن أمثلة عددية لعوامل مخاطر الغش لكل من التقرير المالي الاحتيالي ، وسوء استغلال الأصول، وأنهما قد قسما هذه العوامل على أساس ثلاثة ظروف عامة هي الدوافع (الحوافز / الضغوط)، الفرص، المبررات، (See, ISA 240 Appendix1, Au 316 a. Par. 85)

رابعاً : دراسة المعلومات الأخرى التى يمكن أن تساعد على تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش :

يجب على المراجع أن يهتم بالمعلومات الأخرى التى يمكن أن تساعده على تحديد مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش، وبصفة خاصة المعلومات محل المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة، بالإضافة إلى المعلومات الناتجة عن :

١-الإجراءات المرتبطة بقبول واستمرار التعاقد مع العميل.

٢-مراجعة القوائم المالية الفترية (Interim).

ويجب على المراجع أيضاً أن يدرس ما إذا كانت المخاطر الملازمة Inherent Risks المحددة ستوفر معلومات مفيدة فى تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش.

الإرشاد الثالث : تحديد المخاطر التى تؤدى إلى تحريف جوهري ناتج عن الغش :

(SAS No.99, Par. 40, ISA 240 Par 57)

يجب على المراجع تطبيق حكمة المهنى فى استخدام المعلومات التى تم الحصول عليها، لتحديد التحريف الجوهري الناتج عن الغش، على أن يأخذ فى حسبانه عدد من العوامل هي :

١-نوع الغش المحتمل وجوده، أى تحديد ما إذا كانت المخاطر تتضمن تقرير مالى احتيالى أم إساءة استغلال الأصول.

٢-معنوية الخطر، أى تحديد ما إذا كانت المخاطر ذو حجم كبير، يمكن أن يؤدى إلى تحريف جوهري فى القوائم المالية.

٣-احتمال حدوث الخطر، أى تحديد ما إذا كان احتمال حدوث الخطر سيترتب عليه تحريف جوهري فى القوائم المالية.

٤-**انتشار الخطر** : أى تحديد ما إذا كانت المخاطر المحددة للتحريف الجوهري الناتج الغش مرتبط بالقوائم المالية ككل (كوحدة واحدة)، أو أنها ترتبط بأرصدة حسابات محددة فى القوائم المالية، وفى إطار تحديد المخاطر التى قد تؤدى إلى تحريف جوهري فى القوائم المالية ناتج عن الغش يجب على المراجع أن يهتم بثلاث مناطق لهذه المخاطر هي :

أ-مخاطر الغش المرتبطة بالاعتراف غير الملائم بالإيرادات :

تنتج التحريفات الجوهرية المرتبطة بالتقرير المالى الاحتيالى من المبالغة فى الإيرادات (SAS No. 99 Par 41, IAS 240 Par 60) مثل الاعتراف المبكر بالإيراد قبل تحققه Premature revenue recognition ، أو إثبات إيرادات وهمية أو تخفيض الإيرادات من خلال ترحيل الإيرادات بشكل غير سليم للفترة التالية، وبالتالى يجب على المراجع أن يفترض وجود مخاطر غش مرتبطة بالاعتراف بالإيرادات، واعتبارها مخاطر معنوية.

ب-كميات المخزون :

إذا وجد المراجع مخاطر محددة ناتجة عن الغش، ومرتبطة بكمية المخزون، فيجب على المراجع فحص سجلات المخزون لتساعده على تحديد المواقع أو عناصر المخزون التى تحتاج إلى عناية خاصة خلال أو بعد عملية الجرد، أو عمل جرد لكل المواقع فى ذات الوقت، أو عمل الجرد فى نهاية أو بالقرب من نهاية فترة التقارير المالية لتقليل مخاطر التلاعب فى المخزون خلال الفترة بين تاريخى الجرد وإعداد التقارير المالية، ويجوز للمراجع الاستعانة بالخبراء والمتخصصين فى مجال المخزون لتحديد جودته أو نقائه وعدم تزييفه إذا كان معدنا ثميناً كالألماس أو تركيزه إذا كان سائلاً مثل الـ Essance، وقد يتم استخدام الكمبيوتر لتعزيز

اختبارات التطابق النوعي بين عناصر المخزون أو في فرز المخزون على أساس الرقم التسلسلي لاختبار مدى إمكانية حذف أو تكرار صنف من المخزون.

جـ-تقديرات الإدارة :

تعتبر مخاطر تقديرات الإداره من المخاطر التى يجب أن يهتم بها المراجع، ويجب أن يتناولها المراجع ضمن مخاطر التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية الناتجة عن الغش، والمرتبطة بالتقرير المالى الاحتيالي، ويمكن أن تؤثر هذه المخاطر على عدد من الحسابات والتأكيدات Assertions مثل تقييم الأصول أو التقديرات المرتبطة بتعاملات محددة، أو التزامات معينة مثل التزامات معاشات التقاعد، ويمكن أن يلجأ المراجع إلى الاستعانة بالمتخصصين والخبراء فى ذلك أو يقوم بعمل تقديرات موضوعية لذات البند ويقارنها بتقديرات الإدارة لتحديد معقوليتها أو تحيزها.

الإرشاد الرابع : تقييم المخاطر المحددة مع الأخذ فى الاعتبار تقييم برامج المنشأة ونظم الرقابة الداخلية بها :

يجب على المراجع تنفيذ مجموعة من الإجراءات لتقييم المخاطر المحددة فى الإرشاد السابق، ومن بين هذه الإجراءات ما يلى :

١-حصول المراجع على فهم كامل لكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية عند تخطيط عملية المراجعة (Au Sec. 316A, SAS 99, Par 43, AUSEC 319, SAS No.55, SAS No.109, Par.5) لتحديد أنواع التحريفات المحتملة، دراسة العوامل المؤثرة على مخاطر التحريفات الجوهرية، تصميم اختبارات الالتزام، واختبارات التحقق الأساسية.

٢-فى إطار فهم المراجع لعناصر الرقابة الداخلية بالمنشأة، يجب عليه أن يقيم البرامج والنظم الرقابية الداخلية المصممة لمقابلة المخاطر المحددة للتحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش من حيث ملاءمة تصميمها وسلامة تطبيقها مثل أنظمة الرقابة الداخلية التى تهدف إلى دراسة أصول محددة قابلة للتعرض للاختلاس أو إساءة الاستغلال *(SAS No. 99 Par 44)*.

٣-تحديد ما إذا كانت البرامج والنظم الرقابية الداخلية تقلل من المخاطر المحددة للتحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، وتقييم ما إذا كانت هذه ا لبرامج والأنظمة مصممة بطريقة ملائمة لمنع، أو اكتشاف التحريفات الناتجة عن هذه المخاطر (SAS No.99, Par 44)، مثل برامج تفعيل ثقافة الأمانة والسلوك الأخلاقى.

٤-يجب على المراجع تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناتجة عن الغش، مع الأخذ فى الاعتبار، تقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة والتى تتعامل مع هذه المخاطر.

الإرشاد الخامس : استجابة المراجع إلى مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش :

يمكن للمراجع أن يستجيب لهذه المخاطر من خلال طريقتين هما :

الأولى : الاستجابة إلى مخاطر محددة ذات أثر شامل على كيفية أداء عملية المراجعة : (IAS 240 Par. 66 – 69, SAS No.99 Par.50)

ويمكن أن تتم هذه الاستجابة كما يلى :

١-تعيين أشخاص تتناسب خبراتهم ومهاراتهم وقدراتهم مع نوعية المخاطر المحددة والموجودة بالمنشأة، مثل تعيين متخصصين فى تكنولوجيا المعلومات (IT) أو تعيين مراجعين أكثر خبرة بمجال نشاط المنشأة.

٢-دراسة اختيار الإدارة وتطبيقها للمبادئ والسياسات المحاسبية، وما إذا كان ذلك يتم بطريقة غير مناسبة ينتج عنها تحريف جوهري راجع إلى الغش.

٣-إجراء اختبارات مراجعة لا يمكن التنبؤ بها من عام إلى آخر، مثل تعديل توقيت إجراءات اختبارات الالتزام واختبارات التحقق أو تعديل حجم العينة، أو تطبيق الإجراءات على مناطق مختلفة.

الثانية : الاستجابة إلى مخاطر محددة ذات علاقة بوجود تحريف جوهري ناتج عن الغش، ويمكن أن تتم هذه الاستجابة كما يلى :

أ-الاستجابة العامة والتى تتم من خلال ثلاثة أنواع عامة هى طبيعة، وتوقيت، ومدى إجراءات المراجعة، وذلك من خلال التركيز على أداء إجراءات أكثر اعتمادية، أو تغيير توقيت

اختبارات التحقق إلى قرب نهاية فترة التقارير المالية، أو تغيير نطاق الإجراءات من خلال زيادة حجم العينة، وعمل إجراءات تحليلية على مستوى أكثر تفصيلاً (IAS 204 Par. 70, SAS No.99 Par. 52) ، كذلك يمكن تحقيق هذه الاستجابة من خلال :

١-أداء إجراءات مفاجئة مثل ملاحظة المخزون، وجرد النقدية.

٢-طلب جرد المخزون فى نهاية فترة التقرير المالي.

٣-عمل استفسارات شفهية للعملاء والموردين الرئيسيين بالإضافة إلى المصادقات المكتوبة .

٤-عمل إجراءات تحقق تحليلية بناء على البيانات المجمعة من مصادر مختلفة.

٥-عمل مقابلات مع موظفين فى مناطق التحريفات المحددة الناتجة عن الغش.

٦-إجراء مناقشات مع أعضاء فريق المراجعة من المراجعين المساعدين فى عملية المراجعة.

ب-الاستجابة للمخاطر العالية للتقرير المالى الاحتيالى، وذلك كما يلى :

١-دراسة أساس الاعتراف بالإيرادات وكيفية تطبيقه.

٢-دراسة كميات المخزون وأثرها على زيادة احتمالات ارتكاب الغش.

٣-دراسة تقديرات الإدارة، والتى قد ينتج عنها مثلاً حسابات مشكوك فيها.

جـ-الاستجابة لمخاطر إساءة استغلال الأصول :

ويمكن أن يتم ذلك من خلال تطبيق الإجراءات التالية :

١-فى حالة وجود أصول ذات قابلية عالية للتعرض لإساءة استغلال الاصول، يجب على المراجع أن يحصل على فهم للإجراءات الرقابية المخصصة لها، أو يقوم بعمل فحص دقيق لهذه الأصول، إذا كان ذلك مناسباً.

٢-استخدام وتطبيق إجراءات تحليلية أكثر دقة.

د-الاستجابة لمخاطر تجاوز الإدارة لنظم وإجراءات الرقابة بالمنشأة :

ويمكن أن تتم هذه الاستجابة من خلال تطبيق الإجراءات التالية :

١-اختبار سلامة قيود اليومية المسجلة بالدفاتر، وحسابات الأستاذ، والتسويات المحاسبية الأخرى.

٢-مراجعة سلامة التقديرات المحاسبية وعدم تحيزها، ومراجعة ذات التقديرات فى العام الماضى، لتحديد أى تغيير فى أسس إعدادها، والتحقق من ملاءمتها.

٣-دراسة التعاملات غير العادية أو غير المتوقعة، والتى سيتوصل إليها المراجع فى ضوء فهمه للمنشأة وظروفها.

الإرشاد السادس : تقييم أدلة الإثبات :

يتطلب هذا الإرشاد من المراجع آداء مجموعة من الإجراءات يمكن إيضاحها كما يلي : (ISA 240 Par. 83 – 89, SAS No.99 Par. 68 – 74)

١-تقييم مخاطر وجود تحريف جوهري بسبب الغش على أساس مستمر خلال فترة عملية المراجعة : ومن أمثلة الظروف التى يمكن تحديدها خلال مرحلة العمل الميداني للمراجعة والتى قد تغير أو تدعم من الحكم المهني على تقييم المخاطر ما يلى :

-التعارض الموجود فى السجلات المحاسبية مثل التعاملات المسجلة بشكل غير مكتمل فى السجلات المحاسبية، التسويات الى تتم فى نهاية الفترة والتى يكون تأثيرها جوهري على النتائج المالية.

-تعارض أو فقد أدلة الإثبات مثل فقد المستندات أو تعديلها، وجود صور فوتوغرافية للمستندات بدلاً من الأصول، فقد المخزون أو أصول ذات قيمة عالية.

-العلاقات غير العادية بين المراجع والإدارة مثل رفض المنشأة إطلاع المراجع على بعض السجلات أو تسهيل الاتصال والاستفسار من موظفين أو عملاء أو بائعين أو غيرهم ممن يستطيع المراجع جمع أدلة الإثبات من خلالهم، أو التأخير غير العادى فى تقديم المعلومات التى يطلبها المراجع.

٢-تقييم ما إذا كانت الإجراءات التحليلية المؤداة كاختبارات تحقق أساسية، أو فى مرحلة الفحص الشامل، تدل على وجود مخاطر تحريف جوهري ناتجة عن الغش وغير معترف بها من قبل، فإذا وجد المراجع علاقات غير عادية ناتجة عن إثبات مبالغ كبيرة من الإيرادات فى آخر أسبوع أو أسبوعين من الفترة محل التقرير المالى أو وجد دخل غير متناسب مع اتجاه التدفق النقدى من العمليات، فيجب عليه تحديد مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن هذه العلاقات غيز العادية.

٣-دراسة ما إذا كانت الإجراءات التحليلية المؤداة فى تخطيط عملية المراجعة، ستؤدي إلى تحديد أى علاقات غير متوقعة، والتي يجب أن يتم دراستها عند تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش، ومن أمثلة هذه العلاقات غير المتوقعة :

-لعلاقة بين صافى الدخل والتدفق النقدى من العمليات والتى يمكن أن تظهر على أنها غير عادية بسبب تسجيل الإدارة لإيرادات وأوراق قبض وهمية، وعدم قدرتها فى ذات الوقت على التلاعب فى النقدية.

-التغيرات فى المخزون وأوراق الدفع، وتكلفة البضاعة المرحلة من الفترة السابقة قد تعبر عن علاقات متضاربة، وتوضح إمكانية سرقة الموظفين للمخزون، وعدم قدرتهم فى ذات الوقت على تعديل كل الحسابات المرتبطة به.

-مقارنة نسبة ربحية المنشأة بنسب الربحية السائدة فى الصناعة أو مقارنة الديون المعدومة بمثيلتها فى الصناعة، يمكن من خلالها تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية الناشئة عن الغش بسبب عدم قدرة الإدارة على تغيير نسب ربحية الصناعة.

٤-تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش في أو قرب نهاية إتمام مرحلة العمل الميداني للمراجعة :

يقوم المراجع فى نهاية مرحلة العمل الميداني بعمل تقييم عما إذا كانت النتائج التى حصل عليها من إجراءات المراجعة والملاحظات الأخرى، تؤثر على تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش (SAS No. 99, Par. 74) ، ويعتمد ذلك على الحكم الشخصى للمراجع، ويستطيع المراجع من خلال هذا التقييم أن يعمق فهمه بشأن مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش، ويحدد ما إذا كان فى حاجة إلى أداء إجراءات مراجعة إضافية أو مختلفة، ويجب على المراجع كجزء من هذا التقييم أن يتحقق من وجود اتصال مناسب بين أعضاء فريق المراجعة فى ضوء الظروف والمعلومات المستجدة الموضحة لمخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش.

٥-الاستجابة للتحريفات الجوهرية الناشئة عن الغش :

إذا أسفرت نتائج اختبارات المراجعة عن وجود تحريف فى القوائم المالية، يجب على المراجع دراسة ما إذا كانت هذا التحريف يدل على وجود غش أم لا.

٦-فى حالة اعتقاد المراجع أن التحريف ناشئ عن الغش، إلا أن تأثيره غير جوهري على القوائم المالية، فيجب عليه تقييم آثاره على القوائم المالية، كما هو الحال عند اكتشاف اختلاس مبلغ صغير من النقدية، فسيكون ذو أهمية ضئيلة فى تأثيره على المراجع عند تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش، (SAS No. 99, Par 76)

٧-فى حالة اعتقاد المراجع أن التحريف ناشئ عن الغش أو يمكن أن يكون نتيجة للغش، وأنه قد حدد تأثيره على القوائم المالية، بأنه جوهرياً أو أنه غير قادر على تحديد هذا التأثير إن كان جوهرياً أم لا، فيجب على المراجع :

-أن يحاول الحصول على أدلة إثبات إضافية لتحديد ما إذا كان غشاً جوهرياً قد ارتكب فعلاً أم أنه محتمل، وأثر ذلك على القوائم المالية وتقرير المراجع.

-دراسة الجوانب الأخرى لعملية المراجعة.

-مناقشة الأمر مع المستوى الإدارى المناسب، والذى يكون على الأقل فى مستوى إداري أعلى من مرتكب الغش، أو مع الإدارة العليا، ولجنة المراجعة.

- مناقشة الأمر مع المستشار القانوني، إذا كان ذلك مناسباً.

٨-فى حالة اكتشاف المراجع للغش، فيجب عليه دراسة انعكاساته على استقامة Integrity الإدارة أو العاملين، والآثار المحتملة على الجوانب الأخرى لعملية المراجعة.

الإرشاد السابع : الحصول على خطاب تمثيل من الإدارة :

يجب على المراجع أن يحصل على خطاب تمثيل من الإدارة (ISA 240, Par. 90) يتضمن ما يلى :

١-اعتراف الإدارة بمسئوليتها عن تصميم وتنفيذ نظم الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الغش.

٢-أن الإدارة قد أوضحت (أو كشفت) للمراجع عن نتائج تقييمها للمخاطر المرتبطة باحتمالات تعرض القوائم المالية للتحريف بسبب الغش.

٣-أن الإدارة قد أوضحت للمراجع عن علمها بوجود الغش أو احتمالات وجوده، وأثره على الإدارة، والعاملين بنظام الرقابة الداخلية والآخرين.

٤-أن الإدارة قد أفصحت للمراجع عن أى إدعاءات أو اشتباه بوجود غش من جانب الموظفين الحاليين أو السابقين أو غيرهم، ذو تأثير على القوائم المالية للمنشأة.

المحور الثالث : تقرير المراجع عن الغش المحتمل لكل من الإدارة ولجنة المراجعة والأطراف الأخرى :

ينصب هذا المحور على تحديد حالات اتصال المراجع بالإدارة ولجنة المراجعة والأطراف الأخرى بالمنشأة لتوصيل نتائج دراسة وفحص مدى وجود غش محتمل بالقوائم المالية إليهم، وكذا التقرير عن هذه النتائج إلى الأطراف الخارجية، ويتطلب ذلك أداء المراجع لمجموعة من الإجراءات (ISA 240 Par. 93-101, SAS No.99 Par. 80-82) من أهمها ما يلى :

أ-توصيل نتائج دراسة وفحص الغش المحتمل إلى الإدارة ولجنة المراجعة والأطراف الأخرى داخل المنشأة :

١-إذا أسفرت نتائج دراسة مخاطر التحريفات الجوهرية بسبب الغش عن وجود مخاطر محددة، فيجب على المراجع أن يحدد ما إذا كانت هذه المخاطر ترجع إلى جوانب نقص أو ضعف أساسية فى نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة يتطلب إبلاغها إلى الإدارة العليا أو لجنة المراجعة أم لا.

٢-يجب على المراجع أن يحدد ما إذا كان غياب أو عدم وجود برامج ونظم رقابة داخلية مرتبطة بمنع وقوع الغش أو اكتشافه، تمثل ظروف قابلة للتقرير عنها، وإبلاغها للإدارة العليا أو لجنة المراجعة أم لا.

٣-إذا توصل المراجع إلى وجود غش محدد أو حصل على معلومات توضح احتمال وجود الغش، فيجب عليه توصيل ذلك بقدر الإمكان إلى المستوى الإدارى المناسب، والذى عاده ما يكون فى مستوى إدارى أعلى من الشخص مرتكب الغش.

٤-إذا توصل المراجع إلى وجود غش مرتبط بالإدارة أو بالموظفين المسئولين عن نظام الرقابة الداخلية أو غيرهم، وكانت نتائج الغش ذات تحريف جوهري بالقوائم المالية، فيجب على المراجع توصيل ذلك إلى مسئولي الحوكمة (أو لجنة المراجعة) بالمنشأة.

وتتوقف طريقة التوصيل على طبيعة وحساسية الموقف، فإن كان الغش مرتبط بالإدارة العليا، أو كان ذو أثر جوهرى على تحريف القوائم المالية، فيجب أن يكون الإبلاغ مكتوباً كلما كان ذلك ممكناً.

٥-إذا كانت أمانة honesty واكتمال integrity الإدارة أو مسئولى الحوكمة (لجنة المراجعة) محل شك، فيجب على المراجع أن يبحث عن نصيحة لدى المستشار القانونى بشأن التصرف المناسب فى هذه الحالة.

ب-التقرير عن الغش المحتمل إلى أطراف خارج المنشأة :

يحتم الواجب المهنى على المراجع أن يحافظ على سرية وخصوصية Confidentiality معلومات العميل التى حصل عليها من ممارسته لعملية المراجعة، لذا فإن المراجع عادة ما يكون غير ملتزم (أو مسئول) بالإفصاح عن الغش المحتمل إلى أطراف خارج المنشأة، إلا فى بعض الظروف الاستثنائية، ومن أهمها ما يلى :

١- الالتزام بمتطلبات قانونية وتنظيمية معينة.

٢- الإفصاح إلى المراجع اللاحق Successor Auditor عندما يقوم بالاستفسار من المراجع السابق طبقاً لمعايير المراجعة المنظمة.

٣- الاستجابة لأمر قضائى Suboena.

٤-الإفصاح إلى هيئة تمويلية أو وكالة أخرى محددة، طبقاً للمتطلبات الخاصة بمراجعة الهيئات التى تتلقى مساعدات حكومية.

المحور الرابع : توثيق دراسة المراجع للغش :

طبقا لهذا المحور يجب على المراجع أن يوثق دراسته عن الغش المحتمل بالقوائم المالية للمنشأة، بحيث يمكنه من خلال هذا التوثيق عدم إغفال أي جانب من جوانب دراسة الغش من ناحية، وتقديم الدليل – عند طلبه – على دراسته لاحتمالات وجود الغش بالقوائم المالية، بما يجعله قادر على إثبات بذله للعناية المهنية الواجبة فى هذا الشأن.

ويتطلب هذا التوثيق، أداء المراجع لمجموعة من الإجراءات، مرتبطة بتوثيق العناصر التالية :

١- المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة بشأن قابلية القوائم المالية للتعرض للتحريف الجوهري بسبب الغش، على أن يشمل التوثيق كيف وأين حدثت المناقشة، ومن هم الأعضاء المشاركون فيه، وما هي الموضوعات الى تم مناقشتها.

٢- إجراءات الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش.

٣- مخاطر التحريف الجوهري الناتجة عن الغش، التى تم تحديدها، مع وصف استجابة المراجع لها.

٤- فى حالة عدم دراسة المراجع لاحتمالات الاعتراف غير السليم بالإيرادات كأحد مخاطر التحريفات الجوهرية بسبب الغش، يجب عليه توثيق الأسباب التى جعلته يصل إلى هذه النتيجة.

٥- الأسباب المؤيدة لاستنتاج المراجع بأن أداء بعض أو كل الإجراءات الإضافية التى تدرس بشكل إضافى مخاطر تجاوز الإدارة للنظم والإجراءات الرقابية كانت غير ضرورية فى بعض المواقف المعينة.

٦- الظروف الأخرى، والعلاقات التحليلية التى جعلت المراجع يعتقد بأن إجراءات المراجعة الإضافية كانت مطلوبة.

٧- طبيعة الاتصالات مع الإدارة، ولجنة المراجعة، والآخرين، بشأن الغش.

ويختتم الباحث الدراسة فى هذا المبحث بإيضاح كيفية وفاء المراجع بمسئولية عن اكتشاف والتقرير عن الغش من خلال تطبيق هذا الإطار الإرشادى كما يلى :

يرتبط وفاء المراجع بمسئوليته عن اكتشاف والتقرير عن الغش - في رأي الباحث - ببذله العناية المهنية الواجبة فى الالتزام بالإرشادات السابق ذكرها فى هذا الإطار وما تتضمنه من إجراءات، وذلك كما يلى :

١-فى حالة اكتشاف المراجع للتحريف الجوهري الموجود بالقوائم المالية والناتج عن الغش، وأن هذا التحريف قد جعل القوائم المالية مضللة لمستخدميها، وغير متفقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، يجب على المراجع أن يصدر رأياً عكسياً فى تقرير المراجعة، مع ذكر الأسباب الكاملة التى دعته إلى ذلك.

٢-إذا اكتشف المراجع التحريف، وكان أثره جوهرياً، وكان هذا التحريف مرتبط بأحد أو بعض التأكيدات الواردة بالقوائم المالية، وأنه يمكن تحديد التأثير المترتب على الغش فى هذه التأكيدات، يجب على المراجع أن يصدر رأياً متحفظاً، مع ذكر التحفظ وأسبابه الكاملة فى فقرة مستقلة تسبق فقرة الرأي.

٣-فى حالة اكتشاف المراجع وجود تحريف فى القوائم المالية ناتج عن الغش، إلا أن المراجع غير قادر على تحديد ما إذا كان هذا التحريف جوهرياً وذو أثر شامل على القوائم المالية أم لا، فإنه يجب على المراجع أن يمتنع عن إبداء الرأي، مع ذكر الأسباب الكاملة التى دعته إلى ذلك.

٤-فى حالة عدم اكتشاف المراجع أى تحريف جوهري فى القوائم المالية ناتج عن الغش، إلا أن هناك احتمالات لوجود تحريف ناتج عن الغش، فيجب على المراجع أن يجمع أدلة إثبات إضافية مبنية على الإرشادات الموضحة فى هذا الإطار، لتأكيد أو تبديد هذه الاحتمالات، فإن تأكدت أصدر المراجع رأياً متحفظاً أو عكسياً حسب تأثير التحريفات على القوائم المالية ككل أو على أحد أو بعض التأكيدات الواردة بها، وإن انتفت هذه الاحتمالات أصدر

المراجع رأيا نظيفا، وإن لم يستطيع تأكيدها أو نفيها رغم الأدلة الإضافية، فيجب عليه أن يمتنع عن إبداء الرأي. مع ذكر الأسباب فى كل حالة.

٥- فى حالة فشل المراجع اكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش رغم بذله العناية المهنية الواجبة والتزامه بالإرشادات الواردة بهذا الإطار وأدائه للإجراءات المتضمنة بهذه الإرشادات، وذلك بسبب إحكام هذا الغش وتواطؤ مرتكبيه مع بعضهم أو مع غيرهم، فإن المراجع لا يعتبر مسئولاً عن هذا الغش، وتتحمل الإدارة المسئولية الكاملة عنه باعتبارها فى أفضل مركز لارتكاب الغش من ناحية، ومسئوليتها عن إقامة برامج ونظم رقابة داخلية تمنع وتكتشف الغش من ناحية أخرى.

٦- فى حالة فشل المراجع فى اكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، وإصداره رأياً نظيفاً رغم وجود هذه التحريفات، وذلك بسبب عدم التزامه بأداء كل أو بعض الإجراءات المتضمنة فى الإرشادات الواردة بهذا الإطار، أو عدم بذله للعناية المهنية الواجبة فى تنفيذه لهذه الإجراءات، وكان من الممكن للمراجع أن يكتشف هذا الغش فى حالة التزامه بأداء الإرشادات والإجراءات المذكورة، فإنه يكون مسئولاً عن هذا الغش، ويتحمل كافة المسئوليات القانونية المترتبة على ذلك.

أما بالنسبة للتقرر عن نتائج دراسة الغش للجهات ذات العلاقة سواء كانت داخل أو خارج المنشأة بشكل مستقل عن تقرير المراجعة، فالمراجع مسئول عن ذلك فى إطار الإرشادات والإجراءات الواردة فى المحور الثالث من محاور هذا الإطار.

القسم الثاني

الدراسة الاختبارية لواقع الممارسة المهنية فى مصر بشأن دراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية

يحاول الباحث فى هذا القسم من الدراسة اختبار واقع الممارسة المهنية للمراجعة فى مصر بشأن دراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية، وذلك من خلال قياس معنوية الفروق بين ما يتقبله مراجعى الحسابات فى مصر من مسئوليات بشأن دارسة واكتشاف والتقرير عن الغش وما تتطلبه معايير المراجعة فى هذا الشأن، ومدى التزام المراجعين بتطبيق إرشادات دراسة واكتشاف الغش وما تتضمنه من إجراءات كما هى واردة فى الإطار الإرشادى السابق ذكره فى المبحث الثالث.

ويمكن للباحث تناول هذه الدراسة الاختبارية على النحو التالى :

أولاً : فروض الدراسة :

تقوم الدراسة – في رأي الباحث – على أساس اختبار الفروض التالية :

١-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المسئولية التي يدركها ويتقبلها مراجعي الحسابات فى مصر وما تتطلبه إرشادات دراسة الغش والتقرير عنه من مسئوليات بشأن اكتشاف التحريف الجوهري فى القوائم المالية الناتج عن الغش والتقرير عنه.

٢-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التى يتبعها مراجعي الحسابات فى مصر وبين ما تتطلبه إرشادات دراسة الغش بشأن التقرير عن التحريف الجوهري فى القوائم المالية الناتج عن الغش.

٣-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التى يتبعها مراجعوا الحسابات فى مصر وما تتطلبه إرشادات دراسة الغش بشأن التقرير عن التحريف الجوهرى فى القوائم المالية الناتج عن الغش.

٤-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجعين فى مصر بتوثيق إجراءات ونتائج دراسة الغش فى القوائم المالية وما تتطلبه إرشادات دراسة الغش من إجراءات توثيق فى هذا الشأن.

ثانياً : أسلوب الدراسة :

اعتمد الباحث فى هذه الدراسة الاختبارية على أسلوب قائمة الاستقصاء بشكل أساسى، حيث قام بإعداد هذه القائمة فى شكل أسئلة يمكن من خلالها دراسة وتحليل الردود عليها تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه، وقد قام الباحث بتوزيع هذه القائمة على عينة من المحاسبين القانونيين بمكاتب وشركات المراجعة فى مصر.

كما قام الباحث بعمل مقابلات شخصية مع بعض المراجعين لإيضاح هدف الدراسة ومضمون الأسئلة، بما يحقق فهمهم لمعنى ومغزى الأسئلة، وبالتالى ضمان دقة وسلامة الإجابة عليها.

ثالثاً : مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة فى المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر، وبصفة خاصة المرخص لهم بمراجعة حسابات الشركات المساهمة.

وقد تحددت العينة فى ٩٠ محاسب قانونى ممن يمارسون المهنة فى مكاتب وشركات المراجعة المصرية، وقد اختار الباحث هذه العينة من بين المراجعين بمكاتب وشركات المراجعة بمحافظتي القاهرة والقليوبية، وقد قام الباحث بتوزيع قوائم الاستقصاء على المراجعين من فئات مراجع وصاحب مكتب فردي، شريك فى شركة مراجعة، مراجع أول، بمكتب أو شركة مراجعة بحيث يكون لديهم خبرة وإدراك بموضوع البحث.

رابعاً : تصميم قائمة الاستقصاء :

صمم الباحث قائمة الاستقصاء فى عشرة أسئلة تغطى مسئولية المراجع عن اكتشاف والتقرير عن التحريف الجوهري فى القوائم المالية الناتج عن الغش، وتختبر مدى التزام مراجعي الحسابات فى مصر بتنفيذ إجراءات المراجعة المرتبطة بإرشادات دراسة الغش، والتقرير عن نتائج هذه الدراسة، وتوثيق إجراءات ونتائج دراسة الغش.

وقد اشتملت استمارة الاستبيان على ٥ نقاط بمقياس ليكرت، بواقع (٥) درجات للاختيار موافق تماماً، (٤) درجات للاختيار موافق ، (٣) درجات للاختيار محايد، (٢) درجة للاختيار غير موافق، (١) درجة للاختيار غير موافق على الإطلاق.

خامساً : توزيع قوائم الاستقصاء وتلقى الردود :

وزع الباحثين ٩٠ قائمة استقصاء من خلال الفاكس والبريد الالكترونى والتسليم باليد على المراجعين فى ٦٠ مكتب وشركة مراجعة، وتسلم الرد بواقع ٦٢ قائمة استقصاء، بنسبة ردود ٦٩% تقريباً.

سادساً : عرض وتحليل نتائج الاستقصاء واختبار الفروض :

قام الباحث بتفريغ الإجابات على الأسئلة بجداول البيانات، وتم تحليلها واستخلاص النتائج، من خلال تطبيق ثلاثة من الأساليب الإحصائية الواردة بمجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ضمن حزمة Non Parametric test وهذه الأساليب هى : Chi-Square Mean, Std . Deviation، ويمكن عرض نتائج هذه الدراسة الاختبارية واختبارات الفروض كما يلى :

أ-نتائج اختبارات الفرض الأول والثاني :

يمكن تحديد نتائج اختبارات الفرض الأول والثاني من خلال عرض بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (١) [*]

رقم السؤال	مستوى المعنوية Asymp. Sig	الوسط الحسابى Mean	الانحراف المعيارى Std. Dev	تكرارات الردود					
				غير موافق على الإطلاق (١)	غير موافق (٢)	محايد (٣)	موافق (٤)	موافق تماماً (٥)	مجموع تكرارات الردود
١	٠,٠٠٣	٣,٠٤١	٠,٧٤٦	٣	٤	١٧	٢٥	١٣	٦٢
٢	صفر	١,٩٣٦	٠,٧٦٥	١٨	٣٢	١٠	٢	-	٦٢
١/١/٣	٠,٠٠٣	٣,٢٤٢	١,٣٠٢	٩	١٠	٩	٢٥	٩	٦٢
٢/١/٣	٠,٠٠٩	٢,٧١٠	١,٢٠٦	٩	٢٣	١٣	١١	٦	٦٢
٣/١/٣	٠,٠٠١	٣,١٧٧	١,١٢٤	٣	١٨	١٣	٢١	٧	٦٢
٤/١/٣	٠,٠٠٣	٢,٢٩٠	٠,٩١٢	١٢	٢٧	١٦	٧	–	٦٢
١/٢/٣	٠,٠٠٣	٣,١١٣	١,١٦١	٧	١٢	١٥	٢٣	٥	٦٢
٢/٢/٣	صفر	٢,٨٨٧	١,١٠٣	٩	١٣	١٧	٢٢	١	٦٢
٣/٣	٠,٠٢	٢,٩٣٦	١,١٥٨	٦	١٩	١٦	١٥	٦	٦٢
٤/٣	صفر	٣,-	١,٠٢٤	٣	٢٠	١٦	٢٠	٣	٦٢
١/٤	صفر	٣,٧١٠	١,٠٣٠	١	٩	١١	٢٧	١٤	٦٢
٢/٤	صفر	٣,٤٥٢	٠,٩٥٣	١	١١	١٥	٢٩	٦	٦٢
٣/٤	صفر	٣,٢٩٠	٠,٩٦٥	٢	١٢	١٨	٢٦	٤	٦٢
١/٥	٠,٠٠٤	٣,٦٢٩	٠,٩٧٩	–	١١	١٢	١٨	١١	٦٢
٢/٥	صفر	٣,٦٤٥	٨١٢. ٠	–	٧	١٤	٣٥	٦	٦٢
٣/٥	صفر	٣,٤٣٦	٠,٨٦١	١	٨	٢٠	٢٩	٤	٦٢
١/١/٦	صفر	٣,١٢٩	٠,٩٣٢	١	١٧	٢٠	٢١	٣	٦٢
٢/١/٦	صفر	٣,٥٦٥	٠,٨٩٨	–	١٠	١٤	٣١	٧	٦٢
٣/١/٦	٠,٠٠١	٣.-	٠,٨٦٨	٢	١٧	٢٢	٢١	–	٦٢
١/٢/٦	صفر	٣,٧١٠	١,٠٣٠	١	٩	١١	٢٧	١٤	٦٢
٢/٢/٦	٠,٠٠١	٢,٧٧٤	٠,٨٥٧	٣	٢٢	٢٣	١٤	–	٦٢
٣/٢/٦	صفر	٣,٥٨١	٠,٨٤١	١	٦	١٦	٣٤	٥	٦٢
٤/٢/٦	صفر	٣,١٧٧	٠,٨٩٧	٢	١٣	٢٠	٢٦	١	٦٢
١/٣/٦	٠,٠٠٢	٣,٨٧١	٠,٩٤٩	–	٧	١١	٢٧	١٧	٦٢
٢/٣/٦	صفر	٣,١٤٥	٠,٨٠٧	١	١٣	٢٤	٢٤	–	٦٢

[*] يراجع : ملحق البحث بشأن مضمون كل سؤال.

٣/٣/٦	٠,٠٠١	٣,٣٧١	٠,٧٠٧	-	٨	٢٣	٣١	-	٦٢
١/٤/٦	صفر	٣,٨٨٧	٠,٩٠٧	-	٦	١١	٢٩	١٦	٦٢
٢/٤/٦	صفر	٣,١٤٥	٠,٧٨٦	١	١٢	٢٦	٢٣	-	٦٢
٣/٤/٦	صفر	٣,١١٣	٠,٨١٢	١	١٤	٢٤	٢٣	-	٦٢
١/٥/٦	صفر	٣,٨٧١	٠,٧٧٩	-	٥	٨	٣٩	١٠	٦٢
٢/٥/٦	صفر	٣,٢٢٦	٠,٧٥٦	١	٨	٣٠	٢٢	١	٦٢
٣/٥/٦	صفر	٣,١٩٤	٠,٧٨٦	١	١١	٢٥	٢٥	-	٦٢
١/١/٧	صفر	٣,١٤٥	٠,٧٨٦	١	١٢	٢٦	٢٣	-	٦٢
٢/١/٧	صفر	٣,١١٣	٠,٨١٢	١	١٤	٢٤	٢٣	-	٦٢
٣/١/٧	صفر	٣,٨٨٧	٠,٩٠٧	-	٦	١١	٢٩	١٦	٦٢
٢/٧	صفر	٣,٣٠٦	٠,٧٥٩	١	٨	٢٤	٢٩	-	٦٢
٣/٧	صفر	٣,٢٥٨	٠,٧٨٨	١	١٠	٢٣	٢٨	-	٦٢
٤/٧	صفر	٣,٢١٠	٠,٧٩٢	١	١١	٢٤	٢٦	-	٦٢
٥/٧	صفر	٢,٧٧٤	٠,٩٣١	١	٣١	١٢	١٧	١	٦٢

يتضح من النتائج المعروضة فى الجدول رقم (١) ما يلى :

-اختبار الفرض الأول :

توضح نتائج تحليل الإجابات عن السؤال الأول (١) أن مراجعى الحسابات فى مصر مدركون لمسئولياتهم وموافقون على تحمل مسئولية اكتشاف التحريف الجوهري فى القوائم المالية الناتج عن الغش والتقرير عنه، وقد جاءت الردود بقيمة ٣,٦٤٢ للوسط الحسابى (أكبر من ٣)، وانحراف معيارى ٠,٧٤٦ ومستوى معنوية ٠,٠٠٣ (أقل من ٠,٠٥)، وهو ما يعنى قبول الفرض الأول وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ما يدركه ويتقبله مراجعي الحسابات فى مصر، وما تتطلبه إرشادات دراسة الغش والتقرير عنه من مسئوليات بشأن اكتشاف التحريف الجوهري فى القوائم المالية الناتج عن الغش.

إلا أنه يلاحظ أن عدد (٧) ردود بنسبة ١١% تقريباً غير موافقين على تحمل هذه المسئولية، وعدد (١٧) رد بنسبة ٢٧% تقريباً محايد، وهو ما قد يعكس وجود اختلاف بين المراجعين أنفسهم بشأن ما يتحملونه من هذه المسئولية.

اختبار الفرض الثانى :

خصص الباحث الأسئلة من الثانى وحتى الثامن لاختبار هذا الفرض، وقد انصبت هذه الأسئلة على إجراءات دراسة واكتشاف التحريف الجوهرى فى القوائم المالية الناتج عن الغش، والتى يجب أن يلتزم بها المراجع ليفى بمسئوليته فى هذا الجانب، وبدراسة وتحليل نتائج الردود – كما هى واردة فى الجدول رقم (١) – يتضح ما يلى :

١-أنه بالنسبة لجلسة التفكير الجماعى لبحث مخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش، وتحديد الدوافع والفرص والمبررات التى تشجع على ارتكابه، المخصص لها السؤال رقم (٢)، فقد اتضح أن نسبة كبيرة من المراجعين المصريين(حوالى ٨١%) لا يقومون بهذا الإجراء رغم أهميته ، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابى للردود ١,٩٣٦ .

٢-بالنسبة لإجراءات الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر الغش، والمخصص لها السؤال رقم (٣) فقد اتضح ما يلى :

٢/١ : أن المراجعين يركزون فى استفساراتهم على الإدارة ثم المراجع الداخلى ثم لجنة المراجعة ثم الآخرين، إلا أن النتائج تشير أيضاً إلى أن (١٩) رد بنسبة ٣١% تقريباً لا تعتمد على الاستفسار من الإدارة، ٢١ رد بنسبة ٣٤% تقريباً لا تعتمد على الاستفسار من لجنة المراجعة، أو المراجع الداخلى، وهو ما قد يشير إلى أن نسبة كبيرة من المراجعين تحصل على معلوماتها عن مخاطر الغش بعيداً عن المصادر الأساسية له.

٢/٢ : بالنسبة لإجراء دراسة نتائج الإجراءات التحليلية المؤداه عند تخطيط عملية المراجعة، فقد اتضح أن المراجعين بمصر يركزون على دراسة مخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش فى حالة وجود علاقات غير متوقعة أو غير عادية (حيث بلغ الوسط الحسابى ٣,١١٣) أكثر من اعتمادهم على عمل الإجراءات التحليلية على الإيرادات (حيث بلغ الوسط الحسابى ٢,٨٨٧).

٣/٢ : بالنسبة لإجراء دراسة عوامل مخاطر الغش (الدوافع، الفرص، المبررات) والمخصص له السؤال (٣/٣) فقد اتضح أن المراجعين فى مصر لا يركزون على هذا الإجراء رغم أهميته، فقد بلغ الوسط الحسابى ٢,٩٣٦، وأنه عدد من لا يطبقون

هذا الإجراء ٢٥ من ٦٢ أى بنسبة ٤٠% تقريباً، كما أن عدد من يطبقونه ٢١ رد أى بنسبة ٣٤% تقريباً، وهى نسبة متدنية بالمقارنة بالأهمية البالغة لهذا الإجراء.

٤/٢ : بالنسبة للحصول على المعلومات من دراسة المعلومات الأخرى، فقد اتضح أن بعض المراجعين يعتمدون على هذا الإجراء بنسبة ٣٧%، وأن ذات النسبة لا تقوم بهذا الإجراء، وأن الوسط الحسابى بهذا الإجراء (٣).

٣-بالنسبة لإجراءات تحديد المخاطر التى تؤدى إلى تحريف جوهرى فى القوائم المالية ناتج عن الغش، والمخصص لها السؤال رقم (٤)، فقد اتضح أن المراجعين فى مصر يركزون على هذه الإجراءات سواء ما يتعلق منها بالاعتراف غير الملائم بالإيرادات أو المرتبط منها بكميات المخزون أو المرتبط بالتحقق من سلامة تقديرات الإدارة، حيث جاءت الردود عنها بقيمة تزيد عن (٣) للوسط الحسابى، وبنسبة عدم تطبيق محدودة أيضاً تتراوح بين ١٦% - ٢٣% تقريباً.

٤-بالنسبة لإجراءات تقييم المخاطر المحددة، والتى تؤدى إلى تحريف جوهري ناتج عن الغش، والمخصص لها السؤال رقم (٥)، فقد اتضح أن المراجعين فى مصر يقومون بتطبيق هذه الإجراءات أيضاً سواء ما يتعلق منها بفهم عناصر الرقابة الداخلية، أو بتقييم البرامج والنظم الرقابية الداخلية المصممة لمقابلة مخاطر محددة أو بتحديد ما إذا كانت هذه البرامج والنظم الرقابية الداخلية تقلل من المخاطر المحددة للتحريفات الجوهري، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لها أكبر من (٣)، كما أن مستوى المعنوية لها Asym. Sig يقل عن ٠,٠٥ وأن نسبة عدم تطبيق هذه الإجراءات من جانب المراجعين تتراوح بين ١١% - ١٨% تقريباً.

٥-بالنسبة لإجراءات استجابة المراجعين لمخاطر التحريف الجوهري الناتجة عن الغش، والمخصص لها السؤال رقم (٦)، فقد اتضح أن موقف المراجعين فى مصر من تطبيق هذه الإجراءات كما يلى :

١/٥ : بالنسبة لإجراءات الاستجابة لمخاطر محددة ذات أثر شامل على كيفية أداء المراجعة، فقد اتضح من الجدول (١) أن المراجعين فى مصر يستجيبون لهذا الجانب سواء فيما يتعلق بتعيين أشخاص تتناسب خبراتهم ومهاراتهم وقدراتهم مع نوعية المخاطر المحددة، أو فيما يتعلق بدراسة اختيار الإدارة وتطبيقها للمبادئ والسياسات المحاسبية،

أو فيما يتعلق بإجراء اختبارات مراجعة لا يمكن التنبؤ بها، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابى لهذه الجوانب الثلاث أكبر من أو يساوى (٣)، وبلغ مستوى المعنوية لها أقل من (٠,٠٥) وبلغ الانحراف المعيارى لها أقل من (١)، وبلغت نسبة عدم التطبيق بين ١٦%، ٣١% تقريباً.

٢/٥ : بالنسبة لإجراءات الاستجابة العامة من خلال تعديل طبيعة، وتوقيت، ومدى إجراءات المراجعة، فقد اتضح من الإجابات عن السؤال رقم (١/٢/٦) أن المراجعين فى مصر يطبقون – وعلى نطاق واسع – آداء إجراءات مفاجئة مثل جرد النقدية، وإجراءات تحقق تحليلية بناء على المعلومات المجمعة من مصادر مختلفة، وعمل مقابلات مع بعض الموظفين فى مناطق التحريفات المحددة، حيث بلغ الوسط الحسابى للردود أكبر من (٣)، وكان مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ وتراوحت نسبة عدم التطبيق بين ١١% – ٢٤%، لكنهم أقل تطبيقاً لإجراء الاستفسارات الشفهية من العملاء والموردين الرئيسيين، حيث بلغ الوسط الحسابى لها أقل من (٣) حيث بلغت نسبة تطبيق هذا الإجراء بين المراجعين فى مصر ٢٢% تقريباً.

٣/٥ : فيما يتعلق بإجراء الاستجابة للمخاطر العالية للتقرير المالى الاحتيالى، والمخصص لها السؤال (٣/٦) فقد اتضح أن المراجعين بمصر يطبقون هذه الإجراءات سواء فيما يتعلق بدراسة أساس الاعتراف بالإيرادات وكيفية تطبيقه أو بدراسة المخزون أو تقديرات الإدارة، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابى أكبر من (٣)، والانحراف المعيارى أقل من (١) وتراوحت نسب عدم التطبيق بين ١١% – ٢٣% من عدد الردود.

٤/٥ : فيما يتعلق بإجراءات الاستجابة لمخاطر إساءة استغلال الأصول، والمخصص لها السؤال (٤/٦) فقد اتضح أن المراجعين فى مصر يطبقون هذه الإجراءات سواء فيما يتعلق بفهم الإجراءات الرقابية المخصصة للأصول المعرضة لإساءة الاستغلال، أو فحص هذه الأصول، أو تطبيق إجراءات تحليلية أكثر دقة مرتبطة بهذه الأصول، حيث بلغ الوسط الحسابي لها قيمة أكبر من (٣)، والإنحراف المعيارى أقل من (١)،

ومستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥)، وبلغت نسبة عدم التطبيق ١٠% - ٢٤% من عدد الردود.

٥/٥ : بالنسبة لإجراء الاستجابة لمخاطر تجاوز الإدارة لنظم وإجراءات الرقابة الداخلية والمخصص لها السؤال (٥/٦) فقد اتضح أن المراجعين فى مصر يطبقون هذه الإجراءات سواء فيما يتعلق باختبار سلامة قيود اليومية وحسابات الأستاذ والتسويات المحاسبية الأخرى، أو فيما يتعلق بفحص سلامة التقديرات المحاسبية أو دراسة التعاملات أو العلاقات غير العادية التى يتوصل إليها المراجع فى ضوء فهمه للمنشأة وظروفها، حيث بلغ الوسط الحسابى لها قيمة أكبر من (٣)، والانحراف المعيارى أقل من (١)، ومستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥)، وبلغت نسبة عدم تطبيق مثل هذه الإجراءات ٨% - ١٩% تقريباً.

٦-بالنسبة لإجراءات تقييم أدلة الإثبات، والمخصص لها السؤال رقم (٧)، فقد اتضح من بيانات الجدول رقم (١) أن موقف المراجعين فى مصر من تطبيق هذه الإجراءات كما يلى :

١/٦ : بالنسبة لإجراءات تقييم مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش والمخصص لها السؤال (١/٧) فقد اتضح أن المراجعين فى مصر يطبقون هذه الإجراءات سواء فيما يتعلق بتحديد التعارض الموجود فى السجلات المحاسبية، أو بفقد أدلة الإثبات أو العلاقات غير العادية بين المراجع والإدارة، حيث جاءت قيمة الوسط الحسابى لها أكبر من (٣)، والانحراف المعيارى أقل من (١)، ومستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥)، وتراوحت نسبة عدم التطبيق لهذه الإجراءات بين ١٠% - ٢٤% من عدد الردود.

٢/٦ : فيما يتعلق بإجراء تقييم نتائج الإجراءات التحليلية المؤداة كاختبارات تحقق أساسية، أو فى مرحلة الفحص الشامل، فقد اتضح أن المراجعين فى مصر يطبقونه، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابى ٣,٣٠٦، والانحراف المعيارى ٠,٧٥٩، ومستوى المعنوية صفر، وبلغت نسبة عدم التطبيق ١٥% تقريباً من عدد الردود.

٣/٦ : بالنسبة لإجراء تقييم مخاطر التحريف الجوهري والاستجابة للتحريفات الجوهرية الناشئة عن الغش، والمخصص لها السؤالان (٣/٧)، (٤/٧) فقد اتضح أن المراجعين فى مصر يطبقون هذين الإجرائين حيث بلغت قيمة الوسط الحسابى لهما

أكبر من (٣) والانحراف المعيارى أقل من (١)، ومستوى المعنوية صفر، ونسبة عدم التطبيق حوالى ١٨% تقريباً.

٧-فيما يتعلق بإجراء حصول المراجعين فى مصر على خطاب تمثيل من الإدارة يتضمن مسئوليتها عن تصميم وتنفيذ نظم الرقابة الكفيلة بمنع واكتشاف الغش، وبإفصاحها للمراجع عن علمها بأى غش موجود أو محتمل، فقد أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من المراجعين فى مصر لا تحصل على هذا الخطاب من الإدارة، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابى أقل من (٣)، وبلغت نسبة عدم التطبيق ٥٢%، ونسبة المطبقين ٢٩% فقط من عدد الردود.

بناء على ما تقدم يتضح أن المراجعين فى مصر يطبقون معظم إجراءات المراجعة لدراسة واكتشاف التحريف الجوهري فى القوائم المالية الناتج عن الغش، وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التى يتبعها المراجعون فى مصر والإجراءات التى تتطلبها إرشادات دراسة الغش لدراسة واكتشاف التحريف الجوهري فى القوائم المالية الناتج عن الغش.

نتائج اختبار الفرض الثالث :

يمكن تحديد نتائج اختبار الفرض الثالث من خلال عرض بيانات الجدول رقم (٢) كما يلى :

جدول رقم (٢) [*]

رقم السؤال	Asymp. Sig	الوسط الحسابى Mean	الانحراف المعيارى Std. Deb	تكرار الردود					
				غير موافق على الإطلاق	غير موافق (١)	محايد (٢)	موافق (٤)	موافق تماماً (٥)	مجموع تكرارات الردود
١/١/٩	صفر	٣,٦٩٤	٠,٦١٦	–	٢	١٨	٣٩	٣	٦٢
٢/١/٩	صفر	٣,٣٥٥	٠,٧٤٩	١	٧	٢٣	٣١	–	٦٢
٣/١/٩	صفر	٣,٨٠٧	٠,٧٨٦	–	٤	١٤	٣٤	١٠	٦٢
٤/١/٩	صفر	٣,٣٣٩	٠,٨٠٩	١	٩	٢١	٣٠	١	٦٢
٥/١/٩	صفر	٣,٧٩٠	٠,٥٤٧	–	١	١٤	٤٤	٣	٦٢
١/٢/٩	صفر	٣,٨٥٥	٠,٤٣٨	–	–	١١	٤٩	٢	٦٢
٢/٢/٩	صفر	٣,١٤٥	٠,٧٨٦	١	١٢	٢٦	٢٣	–	٦٢
٣/٢/٩	صفر	٤,١٦١	٠,٣٧١	–	–	–	٥٢	١٠	٦٢
٤/٢/٩	٠,٠١٥	٣,٢٧٤	٠,٧٢٨	–	١٠	٢٥	٢٧	–	٦٢

يتضح من النتائج المعروضة فى الجدول رقم (٢) ما يلى :

١-فيما يتعلق بالإجراءات التى يطبقها المراجعون فى مصر بشأن التقرير عن الغش إلى الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، ومدى اتفاقها مع الإجراءات التى تتطلبها إرشادات دراسة الغش فى هذا الشأن، يتضح من نتائج البيانات الواردة بالجدول عن السؤال رقم (١/٩) ما يلى:

١/١ : أن المراجعين بمصر يبلغون الإدارة العليا أو لجنة المراجعة بجوانب النقص أو الضعف فى نظام الرقابة الداخلية التى تتسبب فى وجود مخاطر تحريف جوهري ناتج عن الغش، كلما كان ذلك مناسباً.

[*] يراجع ملحق البحث بشأن مضمون كل سؤال.

٢/١ : أن المراجعين بمصر يبلغون الإدارة العليا أو لجنة المراجعة بغياب أو ضعف الإجراءات الرقابية المرتبطة بمنع واكتشاف الغش، كلما كان ذلك مناسباً.

٣/١ : عندما يتوصل المراجعون بمصر إلى وجود غش محدد أو محتمل، فإنهم يوصلون ذلك إلى المستوى الإدارى المناسب.

٤/١ : أنه فى حالة توصل المراجعون بمصر إلى نتيجة مؤداها تورط الإدارة أو المسئولين بنظام الرقابة الداخلية فى عمليات غش ذات أثر جوهرى على القوائم المالية، فإنهم يبلغون ذلك إلى مسئولى الحوكمة (أو لجنة المراجعة)، فى شكل تقرير مكتوب كلما كان ذلك ممكناً.

٥/١ : أن المراجعين فى مصر يمكنهم استشارة المستشار القانونى فى المدخل المناسب الذى يجب أن يسلكوه إذا كانت أمانة واكتمال الإدارة أو مسئولى الحوكمة محل شك.

وذلك حيث جاءت نتائج الإجابات السابقة كلها بقيمة تزيد عن (٣) للوسط الحسابى، وبانحراف معيارى يقل عن (١)، وبمستوى معنوية يقل عن ٠,٠٥ ، وتراوحت نسب عدم تطبيق هذه الإجراءات بين ٢% - ١٦ فقط.

٢-فيما يتعلق بالإجراءات التى يطبقها المراجعون فى مصر بشأن التقرير عن الغش المحتمل إلى أطراف خارج المنشأة، فإنهم يلتزمون بالإجراءات الواردة بإرشادات دراسة الغش، حيث لا يتم الإفصاح إلا فى بعض الظروف الاستثنائية وهى الالتزام بمتطلبات قانونية وتنظيمية معينة، والإفصاح إلى المراجع اللاحق، الاستجابة لأمر قضائي، الإفصاح إلى هيئة تمويلية فى الهيئات التى تتلقى مساعدات حكومية، حيث جاءت قيمة الوسط الحسابى لكل هذه الحالات أكبر من (٣)، والانحراف المعيارى أقل من (١)، ومستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥، وجاءت نسب عدم تطبيق مثل هذه الإجراءات بين صفر% - ٢١% من عدد الردود.

فى ضوء النتائج السابقة، يتم قبول الفرض الثالث حيث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التى يتبعها مراجعى الحسابات فى مصر وبين ما تتطلبه إرشادات دراسة الغش بشأن التقرير عن التحريف الجوهرى فى القوائم المالية الناتج عن الغش.

نتائج اختبار الفرض الرابع :

يمكن تحديد نتائج اختبار الفرض الرابع من خلال عرض بيانات الجدول رقم (٣) كما يلى :

جدول رقم (٣) [*]

رقم السؤال	Asymp. Sig	الوسط الحسابى Mean	الانحراف المعيارى Std. Deb	تكرار الردود					
				غير موافق على الإطلاق	غير موافق (٢)	محايد (٣)	موافق (٤)	موافق تماماً (٥)	مجموع تكرارات الردود
١/١٠	٠,٠٠١	٢,٥٠	١,١٩٧	١٢	٢٥	١٣	٦	٦	٦٢
٢/١٠	٠,٠٠٣	٣,٢٤٢	١,٣٠٢	٩	١٠	٩	٢٥	٩	٦٢
٣/١٠	صفر	٣,٧١٠	١,٠٣٠	١	٩	١١	٢٧	١٤	٦٢
٤/١٠	٠,٠٠٣	٢,٢٩٠	٠,٩١٢	١٢	٢٧	١٦	٧	-	٦٢
٥/١٠	صفر	٢,١٩٤	٠,٨٤٦	١٢	٣١	١٤	٥	-	٦٢
٦/١٠	صفر	٢,٣٨٧	١,٠٦١	١٢	٢٦	١٥	٦	٣	٦٢
٧/١٠	٠,٠٠٥	٢,٦٢٩	١,١٩١	١٠	٢٣	١٥	٨	٦	٦٢

يتضح من النتائج المعروضة فى الجدول رقم (٣)، والخاص بمدى التزام المراجعين فى مصر بتوثيق دراستهم للغش، ما يلى :

١-أن مراجعى الحسابات بمصر يركزون فقط على توثيق إجراءات حصولهم على المعلومات اللازمة لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش، بالإضافة إلى إجراءات تحديد مخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش، مع وصف استجابة المراجع لها، وذلك حيث بلغت قيمة الوسط الحسابى أكبر من (٣)، وقيمة مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥، وبلغت نسبة تطبيق هذه الإجراءات بين المحاسبين ما بين ٥٥-٦٦%، وهى نسبة متدنية بالمقارنة بأهمية هذه الإجراءات للمراجعين.

---

[*] يراجع ملحق البحث بشأن مضمون كل سؤال.

٢-أن نسبة كبيرة من مراجعى الحسابات فى مصر لا يقومون بإجراءات توثيق المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة بشأن قابلية القوائم المالية للتعرض للتحريف الجوهرى، توثيق الإجراءات التى جعلت المراجع لا يعتبر الاعتراف غير السليم بالإيرادات أحد مخاطر التحريف الجوهرى بسبب الغش، توثيق أسباب عدم قيامهم بأداء بعض أو كل الإجراءات الإضافية التى تدرس بشكل إضافى مخاطر تجاوز الإدارة للنظم والإجراءات الرقابية، توثيق الظروف الأخرى والعلاقات التحليلية التى جعلت المراجع يقوم بأداء إجراءات إضافية، توثيق طبيعة الاتصالات مع الإدارة ولجنة المراجعة، والآخرين، بشأن الغش، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابى لكل هذه الإجراءات أقل من (٣)، وقيمة مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ وبلغت نسبة عدم تطبيق هذه الإجراءات بين ٥٣-٦٩%، وهى نسبة عالية وتعكس عدم قيام المراجعين بهذه الإجراءات التوثيقية رغم أهميتها البالغة لمراجعي الحسابات أنفسهم.

بناء على ما تقدم يتم رفض الفرض الرابع حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعى الحسابات فى مصر بتوثيق إجراءات ونتائج دراسة الغش فى القوائم المالية، وما تتطلبه إرشادات دراسة الغش بمعايير المراجعة من إجراءات فى هذا الشأن.

النتائـــــج والتوصيـــــات

يخلص الباحث من دراسته فى هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلى :

١-أن المراجعين قد أصبحوا مسئولين عن دراسة واكتشاف التحريف الجوهري فى القوائم المالية الناتج عن الغش، والتقرير عنه إلى ذوى الشأن، من داخل المنشأة، وإلى بعض الأطراف من خارج المنشأة فى بعض الحالات والظروف الاستثنائية.

٢-أن نتائج دراسة واكتشاف الغش فى القوائم المالية يمكن أن يكون لها أثر على رأي المراجع الذى يصدره على القوائم المالية، حيث قد يلجأ إلى إصدار رأى متحفظ أو عكسي أو يمتنع عن إبداء الرأي بناء على نتائج هذه الدراسة وأثرها على تضليل القوائم المالية أو على الإفصاح المؤثر على رأي مستخدمي هذه القوائم بما لا يتفق مع حقيقة وواقع الأحداث التى مرت بها المنشأة.

٣-أن كل من معيار المراجعة الدولي رقم ٢٤٠ (IAS 240)، ومعيار المراجعة الأمريكى رقم ٩٩ (SAS No.99) قد تضمنا إرشادات وإجراءات واسعة ومتعمقة ومستمرة طوال فترة المراجعة يستطيع المراجع من خلال التزامه بها أن يفى بمسئوليته عن دراسة واكتشاف التحريف الجوهري فى القوائم المالية الناتج عن الغش، والتقرير عنه إلى ذوى الشأن.

٤-أن دراسة واكتشاف الغش فى القوائم المالية تتطلب من المراجع أن يتبنى مجموعة من المفاهيم والفلسفات التى تناسب طبيعة الغش ومتطلبات البحث عنه مثل فلسفة المزج والتكامل المستمر بين إجراءات دراسة الغش ومراحل عملية المراجعة من بدايتها وحتى اكتمالها، فلسفة التفكير الجماعى، الشك (أو التشكك المهنى)، التركيز على سؤال الآخرين الذين يمكن لهم الإخبار عن الغش الموجود أو المحتمل.

٥-أن مراجعي الحسابات فى مصر مدركون لمسئوليتهم بشأن اكتشاف التحريف الجوهري في القوائم المالية الناتج عن الغش، حيث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ما يوافقون

على تحمله من مسئوليات، وما تتطلبه إرشادات دراسة الغش الواردة ضمن معايير المراجعة من مسئوليات فى هذا الشأن.

٦-أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التى يطبقها المراجعون فى مصر، والإجراءات التى تتطلبها إرشادات دراسة الغش المرتبطة باكتشاف التحريف الجوهري فى القوائم المالية الناتج عن الغش، باستثناء بعض الإجراءات التى يطبقونها بشكل لا يتناسب مع أهميتها، ويوصى الباحث بالتوسع فى تطبيقها، ومن بين أهم هذه الإجراءات ما يلى :

١/٦ : يجب التوسع فى تطبيق بعض الإجراءات المرتبطة بالحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر التحريف الجوهرى بسب الغش مثل :

-الاستفسار من لجنة المراجعة.

-الاستفسار من الآخرين الذين يعملون فى مجالات داخل المنشأة بخلاف تجهيز وإعداد التقارير المالية.

-عمل إجراءات تحليلية على الإيرادات خلال مرحلة تخطيط عملية المراجعة لتحديد العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة.

-دراسة عوامل مخاطر الغش المرتبطة بالدوافع والفرص والمبررات لارتكاب الغش.

٢/٦ : يجب التوسع فى تطبيق بعض الإجراءات المرتبطة بالاستجابة العامة لمخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش مثل إجراء استفسارات شفهية من العملاء والموردين الرئيسيين بالإضافة إلى المصادقات المكتوبة.

٣/٦٦ : يجب أن يركز المراجعون فى مصر على إجراء الحصول على خطاب تمثيل من الإدارة يتضمن مسئوليتها عن تصميم وتنفيذ نظم وإجراءات الرقابة الكفيلة بمنع واكتشاف الغش، وأنها قد أفصحت للمراجع عن معرفتها بالغش الموجود أو المتحمل.

٧-أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التى يتبعها مراجعى الحسابات فى مصر، وما تتطلبه إرشادات دراسة الغش فى معايير المراجعة بشأن التقرير عن التحريف

الجوهرى فى القوائم المالية الناتج عن الغش إلى الأطراف ذات العلاقة داخل المنشأة فقط، وخارجها فى بعض الحالات ولظروف الاستثنائية.

٨-أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعى الحسابات فى مصر بتوثيق إجراءات ونتائج دراسة الغش فى القوائم المالية، وما تتطلبه إرشادات دراسة الغش من إجراءات فى هذا الشأن، حيث يقوم مراجعى الحسابات فى مصر بتوثيق إجراءات حصولهم على المعلومات اللازمة لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش، وكذا توثيق إجراءات تحديد مخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش فقط، دون غيرها من إجراءات التوثيق الهامة التى يجب أن يلتزم بها مراجعى الحسابات فى مصر، ويوصى الباحث مراجعى الحسابات فى مصر بضرورة التوسع فى تطبيق إجراءات التوثيق المرتبطة بدراسة واكتشاف الغش بالقوائم المالية فى النواحى التالية :

١/٨ : توثيق إجراءات المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة بشأن قابلية القوائم المالية للتعرض للتحريف الجوهرى بسبب الغش.

٢/٨ : توثيق الأسباب التى جعلت المراجع لا يعتبر الاعتراف غير السليم بالإيرادات أحد مخاطر التحريف الجوهرى بسبب الغش.

٣/٨ : توثيق أسباب عدم قيام المراجع بأداء بعض أو كل الإجراءات الإضافية التى تدرس بشكل إضافى مخاطر تجاوز الإدارة للنظم والإجراءات الرقابية.

٤/٨ : توثيق الظروف الأخرى والعلاقات التحليلية التى جعلت المراجع يقوم بأداء إجراءات إضافية.

٥/٨ : توثيق طبيعة الاتصالات مع الإدارة، ولجنة المراجعة، والآخرين، بشأن الغش فى القوائم المالية.

المراجـــــــع

أولاً : المراجع العربية :

١- د٠ صادق حامد مصطفى : "دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كليه التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير ٢٠٠٠م٠

٢- د٠ طارق عبد العال حماد : "دراسة انتقادية لمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش فى ضوء المستجدات فى المعايير الأمريكية والدولية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بنبى سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول، مارس ٢٠٠٢م٠

٣- د٠ عبد الناصر محمد سيد درويش : "دراسة اختبارية للآثار الإيجابية للمعيار الأمريكى رقم (SAS99) فى تضييق فجوة التوقعات فى المراجعة بالتطبيق على البيئة المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة بنى سويف، العدد الثانى، ٢٠٠٤م٠

٤- د٠ محمد الرملى أحمد : " دراسة تحليلية لمسئولية المراجع تجاه غش الإدارة"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، المجلد الرابع عشر، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠٠٠م٠

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. ***American Institute of Certified Public Accountants (2004) :*** Fraud and the Responsibilities of the Audit Committee : An over view, As available from http://www.aicpa.org.
2. ——————————— (AICPA) (1988) : SAS No.53, The Auditors Responsibility to Detect and Report Errors and Irregularities.
3. ——————————— (AICPA) (1997) : SAS No.82, Consideration of Fraud in A Financial Statement Audit.
4. ——————————— (AICPA), (2002) : Au Section 316 A, SAS No.99, Consideration of Fraud in A Financial statement Audit, as available from http://www.aicpa.org.

5. ———————— (AICPA), (2002), What Does SAS No.99 Mean for Business and Industry, the CPA Letter, (Nov.), Vol. 82, No.9., as available from http://www.aicpa.org.
6. ———————— (AICPA), (2006) : AU Sectional 314, SAS No.109, Understanding the Entity and Its Environment and Assessing The Risks of Material Misstotement, as available from http://aicpa.org.
7. American Institute of Certified Public Accountants, (AICPA), (1977) : SAS No.16, The Independent Auditors Responsibility for the Detection of Errors and Irregularities.
8. Dezoort, F. Todd & Lee, A. Thomas , (1998) : The Impact of SAS No. 82 on Perceptions of External Auditor Responsibility for Fraud Detection , International Journal of Auditing, Vol.2, Issue 2, (July), PP. 167-182., as available from, http://www.black well – synergy. Com.
9. International Federation of Accountants (IFAC), International Auditing and Assurance Standards Board, (2004), (ISA 240), The Auditor's Responsibility to Consider Fraud in an Audit of Financial Statements, (Dec. 15), as available from http ://www.ifac.org.
10. Jane Mancino, (1996) : The Auditing Standard board Reconsiders fraud in A financial Statement Audit, AICP (Jan.,) as available from http://www.aicpa- org.
11. Joseph, t. Wells, (2004) : New Approaches to Fraud Deterrence, Journal of Accountancy, (Feb.), as available from http://www.aicpa.org.
12. Lynford, G. & Jean, C. Bedard, (2003) : Fraud Risk and Audit planning, International Journal of Auditing, (March), Vol. 7, ISS. 1, PP.55-70, As available from http://www.blackwell- synergy.com.
13. Michael, Ramos, (2003) : Auditor's Responsibilities for Fraud Detection, Journal of Accountancy, (Jan), (AICPA), as available from http:ww.aicpa.org.
14. Mock, j. Theodore & Turner, L. Jerry, (2005) : Auditor Identification of Fraud Risk Factors and their Impact on Audit programs, International Journal Auditing, (March), Vol.9, ISS. 1, PP. 59-77, as available from http://www.blockwell – synergy. Com.
15. Steven E. Sacks, (2004) : Fraud Risk : Are you Prepared? Journal of Accountancy , (Sep.), as available from, http://www.the aicpa.org.
16. William, F. Messier & Others, (2004) : Auditor Detected Misstatements and the Effect of Information Technology, International Journal of Auditing, (Nov.), VOl. 8, ISS. 3, PP. 223-235, as available from http://www.blackwell – synergy. Com.

ملحق البحث

قائمة استقصاء

سعادة الأستاذ الفاضل/

تحية طيبة وبعد...،

يقوم الباحث بعمل دراسة بعنوان "مسئولية مراجعي الحسابات بشأن دراسة واكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية – دراسة اختبارية"، وتركز هذه الدراسة على تحديد إطار إرشادى للمراجعين للوفاء بمسئولياتهم بشأن اكتشاف الغش فى القوائم المالية، واختبار هذا الإطار من خلال استطلاع آرائكم بشأن مدى تطبيقكم لهذه الإرشادات والإجراءات فى ممارسة مهنة المراجعة على أرض الواقع بمصر، بحيث يتم ربط البحوث النظرية بالواقع التطبيقى بالمجتمع.

ويتم استطلاع آرائكم من خلال قائمة استقصاء مكونة من عشرة أسئلة، وتتم الإجابة على كل سؤال من خلال اختيار إجابة من الإجابات الخمسة المتاحة لكل سؤال.

ويهيب الباحث بحضراتكم أن تقرأوا الأسئلة جيداً، ثم تدلون برأيكم بكل دقة وعناية، حيث تتوقف سلامة نتائج هذا البحث على سلامة ودقة آرائكم التى ستدلون بها فى هذه القائمة، وفى حالة وجود أى غموض أو لبس فى أياً من أسئلة الاستقصاء، يرجى الاتصال بالباحث من خلال رقم الهاتف أو البريد الالكترونى المدون رفق هذه القائمة.

وإذ يتقدم الباحث بخالص شكره وامتنانه لتعاونكم معه على إتمام هذا البحث، فإنه يرجوكم أن ترسلوا له قائمة الاستقصاء بعد إبداء آرائكم بها على الفاكس أو البريد الالكترونى أو تسلم باليد إلى الباحث مباشرة.

أسأل الله العظيم أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح .

ولسيادتكم جزيل الشكر والتقدير

الباحث

د/ مصطفى راشد العبادي

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة بنها

اسم المراجع : (اختياري)

العمل / مراجع فردي ☐ شريك في شركة مراجعة ☐ مراجع أول ☐

سنوات الخبرة :

رقم السؤال	السؤال	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق على الإطلاق (١)
١-	هل توافق على أن المراجع مسئول عن اكتشاف التحريف الجوهري في القوائم المالية الناتج عن الغش والتقرير عنه .					
٢-	تتطلب إرشادات دراسة الغش في القوائم المالية عمل جلسة تفكير جماعي لبحث مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش، وتحديد الدوافع والفرص والمبررات الموجودة بالمنشأة التي تحمل على ارتكاب الغش، من فضلك حدد : هل يقوم مكتب/ شركة المراجعة الخاصة بكم بعمل هذه الجلسة.					
٣-	تتطلب دراسة الغش الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش، وذلك باستخدام إجراءات عددية، من فضلك حدد مدى تطبيقكم لكل إجراء من الإجراءات التالية.					
١/٣	إجراء الاستفسارات :					
١/١/٣	إجرا الاستفسارات من الإدارة بشأن معرفتها بالغش الموجود أو المحتمل، البرامج والإجراءات الرقابية التي أقامتها لمنع واكتشاف الغش.					
٢/١/٣	الاستفسار من لجنة المراجعة (أو مسئولي الحوكمة) بشأن معرفتها بأي غش موجود أو محتمل، وجهة نظرها بشأن مخاطر الغش، وجهة نظرها بشأن فعالية نظم وإجراءات الرقابة التي أقامتها الإدارة لمنع واكتشاف الغش.					
٣/١/٣	الاستفسار من المراجع الداخلي بشأن وجهة نظره في مخاطر الغش القائمة، وعن قيامه بعمل أي إجراءات لتحديد أو اكتشاف الغش، ومدى رضائه عن استجابة الإدارة لنتائج إجراءات تحديد واكتشاف					

م	السؤال	موافق تماما (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق على الإطلاق (١)
	الغش.					
٤/١/٣	الاستفسار من الآخرين مثل موظفو التشغيل بأقسام الإنتاج، ومندوبي المبيعات والمشتريات، المستشار القانوني للشركة بشأن مدى علمهم بوجود غش أو الشك في وجوده.					
٢/٣	دراسة نتائج الإجراءات التحليلية المؤداة عند تخطيط عملية المراجعة وتشمل :					
١/٢/٣	دراسة مخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش فى حالة وجود علاقات غير متوقعة أو غير عادية.					
٢/٢/٣	عمل إجراءات تحليلية على الإيرادات خلال مرحلة تخطيط عملية المراجعة لتحديد العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة.					
٣/٣	دراسة عوامل مخاطر الغش، والتى تعبر عن الأحداث أو الظروف التى تشير إلى وجود، الدوافع، الفرص، المبررات لارتكاب الغش مثل الضغوط لتحقيق نتائج مستهدفة تفوق إمكانيات المنشأة، الفرص الناتجة عن انعدام أو ضعف الإجراءات الرقابية، المبررات الناتجة عن عدم نشر ثقافة الأمانة والسلوك الأخلاقى.					
٤/٣	دراسة المعلومات الأخرى التى قد تساعد على تحديد مخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش مثل إجراءات قبول واستمرار البقاء مع العميل، مراجعة القوائم المالية الفترية، المخاطر اللازمة.					
٤-	تتطلب إرشادات دراسة الغش ضرورة تحديد المخاطر التى تؤدى إلى تحريف جوهرى ناتج عن الغش، من فضلك حدد مدى تطبيقكم لكل إجراء من الإجراءات التالية :					
١/٤	إجراءات تحديد مخاطر الغش المرتبطة بالاعتراف غير الملائم بالإيرادات مثل الاعتراف المبكر بالإيراد أو إثبات إيرادات وهمية، أو تخفيض الإيرادات بترحيلها للفترة التالية بالمخالفة للمبادئ المحاسبية المطبقة.					
٢/٤	إجراءات مرتبطة بكميات المخزون مثل فحص سجلات المخزون، عمل جرد المخزون للمواقع المتعددة فى ذات الوقت وبالقرب من نهاية الفترة المالية، الاستعانة بالخبراء والمتخصصين فى تحديد سلامة					

م	السؤال	موافق تماما (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق على الإطلاق (١)
	وجودة ونقاء المخزون، استخدام الكمبيوتر فى عمل اختبارات المطابقة بين عناصر المخزون وما إلى ذلك من إجراءات.					
٣/٤	إجراءات مرتبطة بالتحقق من سلامة تقديرات الإدارة مثل المخصصات المقدرة، إعادة تقييم الأصول، التقديرات المرتبطة بتعاملات محددة، تقديرات الالتزامات مثل التزامات معاشات التقاعد وذلك بناء على خبرة المراجع أو بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين فى مجال هذه التقديرات.					
٥	تتطلب إرشادات دراسة الغش – بعد تحديد المخاطر – ضرورة تقييم المخاطر المحددة، والتى تؤدى إلى تحريف جوهرى ناتج عن الغش، من فضلك حدد مدى قيامكم بالإجراءات التالية لتقييم المخاطر :					
١/٥	فهم عناصر الرقابة الداخلية لتحديد أنواع التحريفات المحتملة.					
٢/٥	تقييم البرامج والنظم الرقابية الداخلية المصممة لمقابلة مخاطر محددة، مثل الرقابة على الأصول المعرضة للاختلاس أو إساءة الاستغلال.					
٣/٥	تحديد ما إذا كانت البرامج والنظم الرقابية الداخلية تقلل من المخاطر المحددة للتحريفات الجوهرية، وما إذا كانت مصممة بطريقة ملائمة لمنع واكتشاف الغش.					
٦-	تتطلب إرشادات دراسة الغش ضرورة استجابة المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، من فضلك حدد مدى قيامكم بإجراءات الاستجابة التالية :					
١/٦	إجراءات الاستجابة لمخاطر محددة ذات أثر شامل على كيفية أداء المراجعة وتشمل :					
١/١/٦	تعيين أشخاص تتناسب خبراتهم ومهاراتهم وقدراتهم مع نوعية المخاطر المحددة.					
٢/١/٦	دراسة اختيار الإدارة وتطبيقها للمبادئ والسياسات المحاسبية، ومدى مساهمة ذلك فى ظهور تحريف جوهرى ناتج عن الغش.					
٣/١/٦	إجراء اختبارات مراجعة لا يمكن التنبؤ بها، مثل تعديل توقيت إجراءات اختبارات الالتزام واختبارات التحقق، تعديل حجم العينة، تطبيق الإجراءات على مناطق مختلفة.					
٢/٦	الاستجابة العامة من خلال تعديل طبيعة، وتوقيت، ومدى إجراءات المراجعة، ومن أمثلة إجراءات هذه الاستجابة ما يلى :					

رقم السؤال	السؤال	موافق تماما (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق على الإطلاق (١)
١/٢/٦	أداء إجراءات مفاجئة مثل جرد النقدية، فحص المخزون.					
٢/٢/٦	عمل استفسارات شفهية للعملاء والموردين الرئيسيين، بالإضافة على المصادقات المكتوبة.					
٣/٢/٦	عمل إجراءات تحقق تحليلية بناء على البيانات المجمعة من مصادر مختلفة.					
٤/٢/٦	عمل مقابلات مع موظفين فى مناطق التحريفات المحددة الناتجة عن الغش.					
٣/٦	الاستجابة للمخاطر العالية للتقرير المالى الاحتيالى، ومن أمثلة إجراءات هذه الاستجابة ما يلى :					
١/٣/٦	دراسة أساس الاعتراف بالإيرادات وكيفية تطبيقه.					
٢/٣/٦	دراسات المخزون للتحقق من عدم وجود أى غش به.					
٣/٣/٦	دراسة تقديرات الإدارة، والتى قد ينتج عنها حسابات مشكوك فيها.					
٤/٦	الاستجابة لمخاطر إساءة استغلال الأصول : ومن أمثلة إجراءات هذه الاستجابة ما يلى :					
١/٤/٦	فهم الإجراءات الرقابية المخصصة لهذه الأصول، والتحقق من كفايتها وفاعليتها لمنع واكتشاف إساءة استغلال الأصول.					
٢/٤/٦	فحص الأصول المعرضة لإساءة الاستغلال، إذا كان ذلك مناسباً.					
٣/٤/٦	استخدام وتطبيق إجراءات تحليلية أكثر دقة مرتبطة بهذه الأصول.					
٥/٦	الاستجابة لمخاطر تجاوز الإدارة للنظم وإجراءات الرقابة الداخلية، ومن أمثلة هذه الإجراءات ما يلى :					
١/٥/٦	اختبار سلامة قيود اليومية، وحسابات الأستاذ، والتسويات المحاسبية الأخرى.					
٢/٥/٦	فحص سلامة التقديرات المحاسبية، وربطها بتقديرات العام الماضى، وتحديد التغيير فى أسس التقدير، والتحقق من ملاءمته.					
٣/٥/٦	دراسة التعاملات أو العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة، والتى يتوصل إليها المراجع فى ضوء فهمه للمنشأة وظروفها.					
٧-	تتطلب إرشادات دراسة الغش تقييم أدلة الإثبات، من فضلك حدد مدى قيامكم بالإجراءات التالية :					

م	السؤال	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق على الإطلاق (١)
١/٧	تقييم مخاطر وجود تحريف جوهرى بسبب الغش، من خلال الإجراءات التالية :					
١/١/٧	تحديد التعارض الموجود فى السجلات المحاسبية مثل التعاملات المسجلة بشكل غير مكتمل فى السجلات المحاسبية، التسويات الى تتم فى نهاية الفترة والتى يكون تأثيرها جوهرى على النتائج المالية.					
٢/١/٧	تعديل أو فقد أدلة الإثبات مثل فقد المستندات أو تعديلها، وجود صور فوتوغرافية للمستندات بدلاً من الأصول، فقد المخزون، فقد أصول ذات قيمة عالية.					
٣/١/٧	العلاقات غير العادية بين المراجع والإدارة، والتى قد تجعل الإدارة تعيق إطلاع المراجع على السجلات أو اتصاله بالموظفين أو العملاء أو غيرهم ممن يستطيع المراجع جمع أدلة الإثبات من خلالهم، التأخير غير العادى فى تقديم المعلومات التى يطلبها المراجع.					
٢/٧	تقييم نتائج الإجراءات التحليلية المؤداة كاختبارات تحقق أساسية، أو فى مرحلة الفحص الشامل، وما إذا كانت تدل على وجود علاقات غير عادية قد ترتبط بمخاطر تزيف جوهرى مثل إثبات مبالغ كبيرة من الإيرادات فى آخر أسبوع أو أسبوعين من الفترة المالية، وجود دخل غير متناسب مع اتجاه التدفق النقدى من العمليات، التغيرات غير المتوقعة فى المخزون، نسبة الربحية، ونسبة الديون المعدومة بالمنشأة والتى تختلف كثيراً عن مثيلتها فى الصناعة التى تنتمى إليها.					
٣/٧	تقييم مخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش قرب نهاية إتمام العمل الميدانى للمراجعة، حيث يعتمد المراجع على حكمة الشخص فى تحديد الحاجة إلى أداء إجراءات مراجعة إضافية أو معززة.					
٤/٧	الاستجابة للتحريفات الجوهرية الناشئة عن الغش : إذا أسفرت نتائج تقييم أدلة الإثبات عن وجود تحريفات فى القوائم المالية، يجب على المراجع تحديد ما إذا كانت هذه التحريفات تدل على وجود غش أم لا، وكذا تحديد أثر هذه التحريفات على القوائم المالية، وانعكاساتها على أمانة واكتمال الإدارة.					

رقم السؤال	السؤال	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق على الإطلاق (١)
٨-	تتطلب إرشادات دراسة الغش ضرورة حصول المراجع على خطاب تمثيل من الإدارة يتضمن مسئوليتها عن تصميم وتنفيذ نظم وإجراءات الرقابة الكفيلة بمنع واكتشاف الغش. وانها قد أفصحت للمراجع عن علمها باحتمالات و جود الغش، من فضلك حدد مدى قيامكم بهذا الإجراء مع عملاء المراجعة طرفكم.					
٩-	تتطلب إرشادات دراسة الغش ضرورة تقديم المراجع تقريره عن الغش المحتمل لكل من الإدارة، ولجنة المراجعة، والأطراف الأخرى، من فضلك حدد مدى قيامكم بالإجراءات التالية :					
٩/ ١	التقرير عن الغش إلى الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة :					
٩/١/١	إبلاغ الإدارة العليا أو لجنة المراجعة بغياب أو ضعف الإجراءات الرقابة الداخلية المرتبطة بمنع واكتشاف الغش، إن كان ذلك مناسباً فى تقديره.					
٩/١/٢	إبلاغ الإدارة العليا أو لجنة المراجعة بغياب أو ضعف الإجراءات الرقابة الداخلية المرتبطة بمنع واكتشاف الغش، إن كان ذلك مناسباً فى تقديره.					
٩/١/٣	فى حالة توصل المراجع إلى وجود غش محدد أو محتمل، فيجب عليه توصيل ذلك بقدر الإمكان إلى المستوى الإدارى المناسب، والذى عادة ما يكون أعلى من المستوى الإدارى لمرتكب الغش.					
٩/١/٤	إذا توصل المراجع إلى وجود غش مرتبط بالإدارة أو بموظفين هامين فى نظام الرقابة الداخلية، وكانت نتائج الغش ذات تاثير جوهرى على القوائم المالية، فيجب على المراجع توصيل ذلك إلى مسئولى الحوكمة (أو لجنة المراجعة) بالمنشأة، ويفضل أن يكون ذلك فى شكل تقرير مكتوب كلما كان ذلك ممكناً.					
٩/١/٥	إذا كانت أمانة واكتمال الإدارة أو مسئولى الحوكمة محل شك، فيجب على المراجع أن يستشير المستشار القانونى فى ذلك.					
٩/٢	التقرير عن الغش المحتمل إلى أطراف خارج المنشأة : لا يعتبر المراجع مسئولاً عن الإفصاح عن الغش إلى أطراف خارج المنشأة، إلا فى بعض الظروف الاستثنائية، من فضلك حدد مدى					

رقم السؤال	السؤال	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق على الإطلاق (١)
	موافقتكم على هذه الظروف :					
١/٢/٩	الالتزام بمتطلبات قانونية وتنظيمية معينة.					
٢/٢/٩	الإفصاح إلى المراجع اللاحق.					
٣/٢/٩	الاستجابة لأمر قضائى.					
٤/٢/٩	الإفصاح إلى هيئة تمويلية فى الهيئات التى تتلقى مساعدات حكومية.					
١٠-	ت تطلب إرشادات دراسة الغش من المراجع توثيق دراسته للغش، من فضلك حدد مدى قيامكم بتطبيق إجراءات التوثيق التالية :					
١/١٠	المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة بشأن قابلية القوائم المالية للتعرض للتحريف الجوهرى على أن يشمل التوثيق كيف وأين حدثت المناقشة، ومن هم الأعضاء المشاركون فيها، وما هى الموضوعات التى تم مناقشتها					
٢/١٠	إجراءات الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش.					
٣/١٠	تحديد مخاطر التحريف الجوهرى الناتج عن الغش، مع وصف استجابة المراجع لها.					
٤/١٠	توثيق الأسباب التى جعلت المراجع لا يعتبر الاعتراف غير السليم بالإيرادات أحد مخاطر التحريف الجوهرى بسبب الغش.					
٥/١٠	أسباب عدم قيام المراجع بأداء بعض أو كل الإجراءات الإضافية التى تدرس بشكل إضافى مخاطر تجاوز الإدارة للنظم والإجراءات الرقابية.					
٦/١٠	الظروف الاخرى والعلاقات التحليلية التى جعلت المراجع يقوم بأداء إجراءات إضافية.					
٧/١٠	طبيعة الاتصالات مع الإدارة، ولجنة المراجعة، والآخرين، بشأن الغش فى القوائم المالية.					